

Distr.
GENERAL

E/1997/17
2 May 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(١)

موجز

أُعد هذا التقرير وفقاً للمادة ١١ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الذي أعمدته الجمعية العامة عملاً بالقرار ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠)، وهي المادة التي تنص، في جملة أمور على أن "يرفع المفوض السامي، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة". ويرد في التقرير عرض للأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية لصالح اللاجئين والمشردين بمقتضى أحكام النظام الأساسي وقرارات الجمعية العامة اللاحقة. وتشمل هذه الأنشطة الحماية الدولية، والإغاثة في حالات الطوارئ، والتوصل إلى حلول دائمة. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن التعاون مع الجهات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتمتد الفترة التي يغطيها التقرير من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، باستثناء ما يتعلق بالبيانات الإحصائية والمالية والبرمجية، التي يغطي معظمها السنة التقويمية ١٩٩٦.

(١) هذه طبعة مستنسخة أولية من التقرير الذي سيصدر في وقت لاحق في شكل مطبوع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون.

المحتويات

المقررات

الفصل

٩ - ١	مقدمة	- الأول
٣١ - ١٠	الحماية الدولية	- الثاني
١٤ - ١٠	مقدمة	ألف -
٢٧ - ١٥	ضمان حقوق اللاجئين	باء -
٣١ - ٢٨	الترويج	جيم -
٢٠٤ - ٣٢	أنشطة المساعدة	- الثالث
٥٤ - ٣٢	الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة	ألف -
٣٤ - ٣٢	البرامج العامة والبرامج الخاصة	١ -
٥٤ - ٣٥	أنواع المساعدة	٢ -
		(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ	
٤٠ - ٣٥		
٤٣ - ٤١	(ب) الرعاية والإعالة	
٤٥ - ٤٤	(ج) التوطين المحلي	
٥٠ - ٤٦	(د) العودة الطوعية إلى الوطن	
٥٤ - ٥١	(هـ) إعادة التوطين	
٦٧ - ٥٥	مواضيع البرامج وأولوياتها	باء -
٥٧ - ٥٥	اللاجئات	١ -
٦٢ - ٥٨	الأطفال اللاجئين	٢ -
٦٦ - ٦٣	البيئة	٣ -
٦٧	إقامة الروابط مع المؤسسات الإنمائية والمالية	٤ -

المحتويات (تابع)

المقرراتالفصلالثالث (تابع)

٧٩ - ٦٨	جيم - إدارة البرامج وتنفيذها
٧١ - ٦٨	١ - لمحة عامة
٧٤ - ٧٢	٢ - التقييم
٧٩ - ٧٥	٣ - مشروع دلفي
١٢٤ - ٨٠	دال - التطورات الإقليمية في افريقيا
٩٠ - ٨٠	١ - العمليات الخاصة بغرب افريقيا
٩١	٢ - العمليات الخاصة بوسط افريقيا
٩٨ - ٩٢	٣ - العمليات الخاصة بشرق افريقيا ومنطقة القرن الافريقي
١١٤ - ٩٩	٤ - العمليات الخاصة بمنطقة البحيرات العظمى
١٠٤ - ١٠١	(أ) رواندا
١٠٨ - ١٠٥	(ب) زائير
١١٢ - ١٠٩	(ج) جمهورية تنزانيا المتحدة
١١٣	(د) أوغندا
١١٤	(هـ) المساعدة الإقليمية المقدمة في عام ١٩٩٦
١٢٤ - ١١٥	٥ - العمليات الخاصة بالجنوب الافريقي
١٤٢ - ١٢٥	هاء - التطورات الإقليمية في الأمريكتين
١٣٢ - ١٣٠	١ - العمليات الخاصة بأمريكا الشمالية
١٣٨ - ١٣٣	٢ - العمليات الخاصة بأمريكا الوسطى والمكسيك
١٤٢ - ١٣٩	٣ - العمليات الخاصة بأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي
١٥٦ - ١٤٣	واو - التطورات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
١٤٧ - ١٤٣	١ - العمليات في جنوب آسيا
١٥٦ - ١٤٨	٢ - العمليات في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

المحتويات (تابع)

المقررات

الفصل

الثالث (تابع)

١٨٤ - ١٥٧ زاي - التطورات الإقليمية في أوروبا	
١٥٩ - ١٥٨	١ - مؤتمر كمنولث الدول المستقلة	
١٦٤ - ١٦٠	٢ - العمليات في أوروبا الغربية	
١٦٩ - ١٦٥	٣ - العمليات في أوروبا الوسطى	
١٧٧ - ١٧٠	٤ - العمليات في أوروبا الشرقية	
١٨٤ - ١٧٨	٥ - العمليات في يوغوسلافيا السابقة	
	حاء - التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا،	
٢٠٦ - ١٨٥ وشمال افريقيا والشرق الأوسط	
١٩٥ - ١٨٥	١ - العمليات في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا	
٢٠٦ - ١٩٦	٢ - العمليات في شمال افريقيا والشرق الأوسط	
٢١٠ - ٢٠٧ الرابع - تمويل أنشطة المساعدة المادية	
٢٢٢ - ٢١١ الخامس - التنسيق	
٢١٥ - ٢١١ ألف - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥	
٢١٢ - ٢١١	١ - المناقشات الحكومية الدولية	
٢١٥ - ٢١٣	٢ - العملية المشتركة بين الوكالات	
	باء - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة	
٢١٨ - ٢١٦ وسائر المنظمات الحكومية الدولية	
٢٢٢ - ٢١٩ جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	

المحتويات (تابع)

الجداول

- الجدول ١ - نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٦ حسب المكتب الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة
- الجدول ٢ - التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧

الفصل الأول

مقدمة

١- انخفض عدد اللاجئين في العالم من ١٤.٥ مليون إلى ١٣.٢ مليون في عام ١٩٩٦. كما انخفض العدد الاجمالي الذي يهتم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى نحو ٢٦,١ مليون، منهم ٣,٣ مليون لاجئ عائدين إلى الوطن في المراحل المبكرة من اعادة ادماجهم، و٤,٧ مليون شخص مشردين داخليا و٤,٩ مليون آخرين يمثلون شاغلا انسانيا، ومعظمهم ضحايا للصراعات. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالعودة الطوعية إلى الوطن كحل لعدد كبير من اللاجئين في العالم، عاد ما يزيد على مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلي في عام ١٩٩٦.

٢- ولم يشهد عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧ تدفقات جديدة للاجئين بأعداد كبيرة. بيد أن الصراع الذي اجتاحت شرق زائير وعودة الروانديين الفجائية وبأعداد كبيرة من زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة في نهاية عام ١٩٩٦ قد أوجدا تحديات لم يسبق لها مثيل أمام المفوضية سواء من حيث توفير المساعدة الانسانية في غمرة الصراع أو من حيث دعم اعادة الادماج على نطاق واسع في بيئة ضعيفة في أعقاب الصراع.

٣- وبينما واجهت المفوضية حالات الطوارئ المستمرة في أنحاء عديدة من العالم، واصلت أيضا جهودها الرامية إلى تشجيع وتدعيم الحلول اللازمة لمشاكل التشرّد. وفي يوغوسلافيا السابقة، شرعت المفوضية في العمل تدريجيا على وقف برنامجها الانساني الخاص بحالات الطوارئ واعادة توجيه جهودها لدعم عملية السلام، مركزة بصورة خاصة على تحديد الحلول اللازمة لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين. وفي مكان آخر، كان ابرام خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية حدثا هاما من زاوية الحلول، ميز الفصل الأخير للجهود الانسانية الدولية التي دامت أكثر من عشرين عاما لمعالجة نتائج الصراع في الهند الصينية.

٤- وأبرزت المشاكل الكثيرة التي أثارها الأزمات الانسانية، من جديد، الحاجة إلى اتباع نهج شاملة في معالجة مشاكل التشرّد المعقدة. وكانت هناك مبادرة هامة في هذا الصدد تمثلت في عقد مؤتمر اقليمي لمعالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين والأشكال الأخرى من التشرّد القسري والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة لها. واعتمد المؤتمر، الذي عُقد في أيار/مايو ١٩٩٦، برنامج عمل يضم مجموعة شاملة من التدابير الموجهة إلى الحلول والتدابير الوقائية الرامية إلى معالجة مشاكل التشرّد الفعلية والمحتملة في المنطقة.

٥- ورغم شعور المفوضية بالارتياح إزاء التقدم المحرز في اتجاه إيجاد حلول في عدد من المناطق، فإنها ظلت تشعر بقلق بالغ بسبب الاتجاهات التقييدية السائدة في مجال منح اللجوء في عدد كبير من مناطق العالم. واستمرت المفوضية، أثناء جهودها المبذولة لإيجاد حلول، تواجه عددا من قضايا الحماية، ولا سيما جوانب العودة واعادة الادماج المتصلة بالحماية الدولية، وبخاصة في الحالات الناجمة عن الصراعات.

٦- وخلال الفترة التي يشملها التقرير، استمر تطوير وتدعيم تأهب المفوضية وقدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ. ونتيجة لتوجيه الاهتمام إلى التخطيط للطوارئ والقيام بمبادرات تدريب جديدة، ومد نطاق

هذه المبادرات لتشمل عددا آخر من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تدعمت قدرة المفوضية على الاستجابة لطوارئ اللاجئين وتنسيق أنشطتها مع الوكالات التنفيذية الأخرى.

٧- واستمرت المفوضية أيضا في تطوير قدرتها المؤسسية على إدارة عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، مع ضمان الاستفادة من الدروس المكتسبة من عمليات إعادة الإدماج السابقة، كما واصلت جهودها الرامية إلى إقامة صلات عملية مع المنظمات الانمائية لضمان إيجاد حلول مستدامة للاجئين في أعقاب الطوارئ.

٨- واستمدت الجهود الرامية إلى إدراج الاحتياجات والشواغل المتعلقة باللاجئات والأطفال اللاجئين في برامج الحماية والمساعدة قوة دفع إضافية من مناج عمل بيجين ودراسة الأمم المتحدة عن أثر النزاع المسلح على الأطفال. وأدت مشاريع، مثل مبادرة النساء البوسنيات وبرنامج مماثل في رواندا، إلى تعزيز قدرة المفوضية العملية على التصدي لهذه الاحتياجات.

٩- وفي عام ١٩٩٦، تلقت المفوضية مبلغا اجماليا يناهز ٩٧٠ مليون دولار على هيئة تبرعات لبرامجها العامة والخاصة. وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، كانت المفوضية قد تلقت مبلغا اجماليا قدره ٤٠٤ ملايين دولار بينما بلغ مجموع احتياجات البرامج العامة والخاصة نحو ١,٢ مليار دولار.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١٠- تتمثل الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين والتماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات على تيسير عودتهم الطوعية إلى الوطن أو ادماجهم في المجتمعات الوطنية الجديدة. والأساس القانوني لهذه الوظائف يوفره النظام الأساسي للمفوضية (مرفق قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠)، الذي يشير إلى أنه ليس لعمل المفوضية أية سمة سياسية، بل هو عمل إنساني واجتماعي. كما أن أنشطة المفوضية تدعمها وتوجهها قرارات الجمعية العامة اللاحقة واستنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية، وتنفذ في إطار يتألف من القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان والقانون الانساني الدولي، والمعايير المتفق عليها دوليا لمعاملة اللاجئين.

١١- وتعني الحماية الدولية أولا ضمان احترام الحقوق الأساسية للاجئين، بما في ذلك منحهم حق الدخول والأمان وعدم إبعادهم، بالإضافة إلى ضمان منح اللاجئين معاملة مؤاتية في بلدان اللجوء. كما تعني تشجيع الدول على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وادراج هذه الصكوك في تشريعاتها الوطنية.

١٢- بيد أن حماية اللاجئين ترتبط أيضا ارتباطا لا ينفصم بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين وبلوغ هذه الحلول. وفي هذا الصدد، اعتمدت الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية موضوع "التماس وتنفيذ الحلول الدائمة" كموضوع سنوي للجنة. وأبرز اعتماد هذا الموضوع الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للعودة الطوعية إلى الوطن كحل دائم وأكد أن الامتداد الطبيعي لهذا الاهتمام هو الأهمية المتزايدة الموجهة إلى منع التشرد القسري.

١٣- وكجزء من الجهود المبذولة لتشجيع وتدعيم العودة الطوعية إلى الوطن ومنع حدوث حالات تشرد جديدة، اتسعت أنشطة المفوضية في البلدان الأصلية بسرعة كبيرة للغاية خلال الأعوام القليلة الماضية. واستمرت المفوضية، أثناء تصديها لمشاكل إيجاد الحلول والوقاية، تواجه عددا من قضايا الحماية التي تستدعي مزيدا من الدراسة، وبخاصة جوانب العودة وإعادة الادماج المتصلة بالحماية الدولية، ولا سيما في الحالات الناجمة عن النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لعدم تمتع المفوضية بولاية استثنائية أو احتكار للخبرة في التصدي لمشاكل الوقاية، أصبح تحسين التنسيق مع سائر المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانمائية جانبا متزايدا الأهمية لعمليات المفوضية.

١٤- وهناك وعي متزايد بأن الحلول الدائمة للطوارئ المعقدة المؤدية إلى ظهور اللاجئين تقتضي اتباع المجتمع الدولي لنهج شاملة تقوم على التصدي للأسباب الجذرية، وتدعيم حالة التأهب للطوارئ والاستجابة لها، وتوفير الحماية الفعالة والتوصل إلى حلول دائمة. وأبرزت المذكرة الخاصة بالحماية الدولية التي عُرِضت في الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية في العام الماضي (EC/46/SC/CRP.37) أهمية الحماية المبنية على

نهج شاملة تولي أهمية رئيسية لحقوق الانسان. وسلطت المذكرة الضوء على حقوق أساسية مثل الحق في التماس اللجوء والتمتع به، والحق في الأمن الشخصي وعدم التمييز بالإضافة إلى حقوق اللاجئين كما هي مجسدة في الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين. كذلك شددت المذكرة على مسؤولية الدول في احترام هذه الحقوق. وبعد النظر في هذه المذكرة، اعتمدت الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية استنتاجاً بشأن النهج الشاملة والاقليمية ضمن إطار للحماية (A/AC.96/878، الفقرة ٢٢) وهو الاستنتاج الذي حدد عناصر رئيسية معينة للنهج الشاملة المستندة إلى الحماية وشجع الدول على التفكير إذا أمكن، وبالتنسيق والتعاون مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية، في اعتماد هذه النهج.

باء - ضمان حقوق اللاجئين

١٥- رغم أن الفترة موضوع الاستعراض قد شهدت انخفاضاً في الأعداد الإجمالية للاجئين إلى ما يقدر بنحو ١٣,٢ مليون، فإنها قد شهدت أيضاً زيادة في العدد المقدر للأشخاص المشردين داخلياً. وتعكس الأعداد المتزايدة للأشخاص المشردين داخلياً طبيعة النزاعات الأقرب عهداً، وتزايد معوقات الحصول على اللجوء في آن واحد. فثلث كانت آلاف من ملتمسي اللجوء قد تم قبولها ومنحها اللجوء في أنحاء كثيرة من العالم، فإن المواقف قد ازدادت تشدداً في أنحاء أخرى، مما أدى إلى مجموعة من مشاكل الحماية بما في ذلك الطرد على الحدود، وإنشاء هياكل مؤسسية تضع قيوداً صارمة على القبول، والتطبيق التقييدي لمعايير اللجوء على ملتمسي اللجوء الأفراد، ووضع تدابير قانونية جديدة في المحافل الدولية لحرمان فئات معينة من ملتمسي اللجوء حرماناً تلقائياً من مركز اللاجئين.

١٦- وواصلت المفوضية دورها في تلبية احتياجات الحماية والاحتياجات الانسانية للأشخاص المشردين داخلياً في أماكن مثل منطقة شمال القوقاز وفي البوسنة والهرسك. ورغم أن الولاية العامة للمفوضية لا تمتد إلى الأشخاص المشردين داخلياً، فإن الجمعية العامة قد أعادت في دورتها الخمسين تأكيد دورها فيما يتعلق بالمشردين داخلياً (القرار A/RES/50/152). وأكد هذا القرار من جديد دعم الجهود التي تبذلها المفوضية السامية في هذا الصدد بناءً على الطلبات المحددة الموجهة من الأمين العام أو من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية المختصة وبموافقة الدولة المعنية.

١٧- ونظراً لتزايد القلق بسبب لجوء الدول بشكل متكرر في شتى أنحاء العالم إلى احتجاز ملتمسي اللجوء وبغية إيضاح تلك القواعد الدولية المتعلقة باحتجاز ملتمسي اللجوء، أصدرت المفوضية مجموعة من المبادئ التوجيهية التي توضح بافاضة ما تعتبره المفوضية معايير دنيا لممارسات الدول في هذا الصدد.

١٨- وخلال الفترة موضوع الاستعراض، أجرت المفوضية مشاورات غير رسمية مع عدد من الدول بشأن موضوع ضمان الحماية الدولية لجميع من يحتاجون إليها. وعقد اجتماعان في جنيف، أولهما في ٢ و ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ والآخر في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسعى الاجتماع الأول إلى تحديد المسائل التي يمكن تناولها بافاضة بشأن هذا الموضوع واتفق على أن الحماية المؤقتة هي مجال يستدعي مزيداً من الدراسة. واستُخدمت دراسة كلفت المفوضية بإعدادها عن الحماية المؤقتة كأساس للمناقشات في الاجتماع الثاني. ومن المزمع إجراء مشاورات غير رسمية أخرى في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

١٩- واستمرت المفوضية أيضا في القيام بدور نشط في المشاورات الحكومية الدولية الرامية إلى تنسيق القوانين والاجراءات الوطنية، وبخاصة في أوروبا، وسعت إلى تشجيع النهج الاقليمية الشاملة التي تجمع بين الالتزام بتوفير الحماية لأولئك الذين يحتاجون اليها وانتهاج سياسات واضحة في مجال الهجرة والمساعدة الانمائية وتنفيذ استراتيجيات اعلامية ملائمة.

٢٠- وهناك مسألة أخرى بُحِثت أثناء الفترة موضوع الاستعراض وتتعلق بعودة الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية الدولية. وأعدت المفوضية في هذا الصدد ورقة غرفة اجتماع (EC/46/SC/CRP.36) لكي تنظر فيها اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية. ودرست الورقة أساس المشكلة، وتعريف مصطلح "الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية الدولية"، ونطاق المشكلة، وسلطت الضوء على مسؤولية الدول في هذا المجال. كذلك تم التشديد على دور المفوضية المحدود في هذا المجال.

٢١- وتسليما بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تتسبب في حركات السكان، سعت المفوضية، بتشجيع من اللجنة التنفيذية والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى توطيد تعاونها مع هيئات حقوق الانسان في الأمم المتحدة. ويهدف توطيد هذا التعاون إلى تعزيز الاستجابة الفعالة لمشاكل حقوق الانسان المؤدية، أو التي يحتمل أن تؤدي، إلى تدفقات اللاجئين والأشخاص المشردين، أو التي تعوق العودة الطوعية إلى الوطن. واسترعى بيان المفوضية السامية أمام الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان الانتباه إلى الأهمية الرئيسية لحقوق الانسان في عملية بناء السلم في أعقاب النزاعات، وسلط الضوء على المبادرات الجديدة التي شرعت فيها المفوضية لصون حقوق الانسان الخاصة بالعائدين وأكد المسؤولية الجوهرية التي تقع على عاتق الدول، بدعم من المجتمع الدولي، في حماية حقوق الانسان الخاصة بسكانها.

٢٢- واستمر رصد سلامة اللاجئين الذين اختاروا العودة إلى الوطن يمثل جانبا مهما لعمل المفوضية. واستمرت المفوضية تشجع، أينما أمكن، الاستراتيجيات التي قد تسهم في تدعيم الحالات الضعيفة وتخفيف الأسباب الكامنة وراء تدفق اللاجئين. ويتضح ذلك بجلاء في البوسنة والهرسك حيث موّلت المفوضية اعادة البناء وحيث تشارك في مجالات أخرى لاعادة التأهيل واعادة الادماج. وما زالت عمليات العودة القائمة بين الكيانات، وبخاصة إلى كيان صرب البوسنة، تفرض تحديات متعلقة بالحماية. وفي رواندا وبوروندي، أبرمت المفوضية مذكرة تفاهم مع عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الانسان بغية المساعدة على تحسين التعاون في مجال رصد العائدين وما يتصل بذلك من مجالات. وفي هذا الصدد، يشكل عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا أهمية خاصة للمفوضية.

٢٣- واستمرت أزمة اللاجئين الروانديين تثير تحديات رهيبه في مجال الحماية وهي تحديات دعت إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لتوفير الحماية الفعلية للاجئين في المخيمات التي تحمل طابعا عسكريا، مع تحديد أولئك الذين لا يستحقون الحماية الدولية وحرمانهم فعليا من فوائد هذه الحماية. ولاحظت المفوضية أن التعاون مع الحكومة المضيفة أساسي لمواجهة هذا التحدي. وهناك درس هام آخر يدعو المفوضية إلى منح أولوية كافية لاعتبارات الحماية عند صياغتها لمجمل السياسات وإلى ضمان قدرة كافية على الحماية الميدانية في المراحل المبكرة لحالة الطوارئ.

٢٤- وفي أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، ضاعفت المفوضية جهودها لاقامة وجود نشط وشرعت في مجموعة متنوعة من أنشطة الحماية، بما في ذلك تشجيع الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول

الملحق بها لعام ١٩٦٧، والتدريب، وتقديم المشورة بشأن قوانين اللاجئين وإجراءات تحديد المركز. كما وفرت المفوضية المشورة بشأن الأحكام الدستورية المتصلة باللاجئين والمواطنة، وكانت المشورة المتعلقة بالمواطنة تهدف ضمن جملة أمور، إلى منع حالات إنعدام الجنسية. كذلك زادت المفوضية تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان وضع قضايا اللاجئين في مكان بارز في جدول أعمالها.

٢٥- وبناء على استنتاج اللجنة التنفيذية لعام ١٩٩٥ بشأن انعدام الجنسية (الاستنتاج ٧٧ (د-٤٦))، عملت المفوضية بنشاط على تشجيع انضمام الحكومات إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية بإعداد وتوزيع مجموعة برامج جاهزة خاصة بالاعلام والانضمام كما وفرت المشورة لبعض الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالمواطنة وانعدام الجنسية. وخلال عام ١٩٩٦، انضمت البرازيل وغواتيمالا إلى اتفاقية عام ١٩٥٤، وانضمت البوسنة والهرسك إلى اتفاقية عام ١٩٦١، وانضمت أذربيجان إلى اتفاقيتي عامي ١٩٥٤ و ١٩٦١ كليتهما. ومن شأن حماية الأشخاص عديمي الجنسية والاجراءات التي تتخذها الدول لخفض حالات انعدام الجنسية أن تسهم في تجنب سبب محتمل لتدفقات اللاجئين.

٢٦- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أصدرت المفوضية كتيباً عن العودة الطوعية إلى الوطن يحدد دور المفوضية في مختلف مراحل عملية العودة الطوعية إلى الوطن ويوفر دليلاً عملياً للموظفين الميدانيين، والمنظمات غير الحكومية، والنظراء الحكوميين في مختلف الأنشطة العملية المتعلقة بالعودة الطوعية إلى الوطن.

٢٧- واستمرارا للجهود المبذولة للتصدي لمشاكل حماية الأطفال اللاجئين، نظمت المفوضية ندوة عن الأطفال الذين لا يصطحبهم أحد وهي الندوة التي حضرتها بلدان أوروبية رئيسية. وقد عُقدت الندوة يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وبحثت أثناءها مجموعة عريضة من القضايا المتعلقة بالأطفال الذين لا يصطحبهم أحد والذين يلتمسون اللجوء في أوروبا. وعقب الندوة، وضعت المفوضية الصيغة النهائية لمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين الذين يلتمسون اللجوء، وهي المبادئ التوجيهية التي طبعت وأُصدرت في شباط/فبراير ١٩٩٧. وتغطي المبادئ التوجيهية مجموعة من القضايا المتعلقة بحماية القصر الذين لا يصطحبهم أحد، وتشدد على الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال في ضوء حساسيتهم وتدعو إلى اتباع نهج شامل في معالجة مشكلاتهم.

جيم - الترويج

٢٨- انضمت جنوب افريقيا وقيرغيزستان إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧ خلال الفترة التي يشملها التقرير، وبذلك بلغ عدد الدول الأطراف في أحد الصكين أو في كليهما ١٢٢ دولة.

٢٩- وسعت المفوضية بأنشطتها الترويجية إلى زيادة الوعي العام وتعزيز المعرفة بقضايا اللاجئين وفهمها، بالإضافة إلى دعم التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الدولية لصالح اللاجئين والعائدين وسائر الأشخاص الذين يهتمون بالمفوضية، وذلك بطرق منها إدراج هذه المعايير في التشريعات والاجراءات الادارية الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعفت المفوضية جهودها الترويجية على المستوى الاقليمي. وفي هذا

الصدد، شاركت المفوضية في مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات المتعلقة بقضايا اللاجئين، ونظمت دورات عن قوانين اللاجئين وحمايتهم للموظفين الحكوميين والشركاء المنفذين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في جميع مناطق العالم. ووُضعت الصيغة النهائية للجزء الثاني من وحدة برنامج تدريبي عن حقوق الإنسان وحماية اللاجئين (الجزء الثاني من حقوق الإنسان وحماية اللاجئين: قضايا محددة) وتم توزيعها. وتوفر هذه الوحدة التدريبية أساساً لتدريب موظفي المفوضية والشركاء المنفذين والموظفين الحكوميين على استخدام معايير حقوق الإنسان في حماية اللاجئين.

٣٠- واستمرت المفوضية في رصد عمل الهيئات الست المنشأة بموجب معاهدات ولجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري قراراً بشأن حق اللاجئين من أفراد الأقليات في العودة إلى مواطنهم الأصلية. كما وفرت المفوضية معلومات إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اجتماعها السابق للدورة. واستمر التعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبخاصة على مستوى العمليات الميدانية، بغية تعزيز العمل المتكامل في مجال رصد حقوق الإنسان وبناء المؤسسات. كذلك واصلت المفوضية اتصالاتها مع الأفرقة العاملة والمقررين والخبراء والقائمين بالرصد في مجال حقوق الإنسان، كجزء لا يتجزأ من نهجها الخاص بربط الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان بحماية اللاجئين.

٣١- وشاركت المفوضية في الاحتفال بالذكرى الثلاثين لصدور "مبادئ بانكوك" (المبادئ المتعلقة بمعاملة اللاجئين) التي اعتمدها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في عام ١٩٦٦. وتم الاحتفال في ضيافة حكومة الفلبين في مانيلا وحضره عدد كبير من الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. وساعدت المفوضية في توفير التسهيلات للاجتماع وفي إعداد مختلف الورقات الموضوعية التي قُدمت للمناقشة في الاجتماع.

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة

١- البرامج العامة والبرامج الخاصة

٣٢- تنقسم أنشطة المفوضية إلى فئتين عريضتين هما البرامج العامة (وتشمل احتياطي للبرامج، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، وصندوق الطوارئ) والبرامج الخاصة. وتستعرض اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية بصفة منتظمة الأنشطة المنفذة في إطار هاتين الفئتين من البرامج. وتنظر اللجنة الدائمة في كل من دوراتها السنوية الأربع في معلومات مستوفاة عن التطورات التي طرأت في منطقة معينة. وتشمل هذه المعلومات المستوفاة مجمل التطورات التي حدثت في منطقة معينة، بالإضافة إلى الأنشطة المنفذة على المستوى القطري. وعند استعراض البرامج على المستوى القطري، يوجه الاهتمام إلى تنفيذ أولويات السياسات التي حددتها اللجنة التنفيذية في مجالات اللاجئين والأطفال اللاجئين والبيئة.

٣٣- وبلغت الالتزامات التي تم التعهد بها خلال عام ١٩٩٦ في إطار البرامج العامة ٤٢٣,٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة (وتشمل البرامج التي تغطيها نداءات التمويل التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة)، وصلت الالتزامات في عام ١٩٩٦ إلى ٧٢٠,٥ مليون دولار. وكانت نسبة تناهز ٣٦,٣ في المائة من البرامج الخاصة تتصل ببرنامج المفوضية للمساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ونسبة ٣٣,٤ في المائة تتصل بالعملية الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى. وكانت هناك أوجه انفاق هامة أخرى تتصل بخطة العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية وبرامج العودة إلى الوطن في القرن الأفريقي وأفغانستان. وبذلك وصل مجموع الالتزامات بالتبرعات المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩٦ إلى ١٤٤ ١ مليون دولار، منه مبلغ ٢١٢,٨ مليون دولار متاح في نهاية العام (ولا يشمل ذلك صندوق رأس المال العامل والضمانات) كمبلغ مرحل لتغطية النفقات الأولية للبرامج في عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ الانفاق في إطار الميزانية العادية ٢٥,٣ مليون دولار. وترد في الجدول ١ معلومات تفصيلية عن مستويات الانفاق بالنسبة لكل برنامج قطري أو برنامج منطقة.

٣٤- ويصل الهدف الأولي للبرامج العامة لعام ١٩٩٧ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى ٤٥٢,٦ مليون دولار، منها ٣٧ مليون دولار كاحتياطي للبرامج، و ٢٠ مليون دولار لصندوق العودة الطوعية إلى الوطن و ٢٥ مليون دولار لصندوق الطوارئ. وتصل الاسقاطات لعام ١٩٩٧ في إطار البرامج الخاصة إلى ٧٣٧,٨ مليون دولار، منها مبلغ يناهز ٢٣٠ مليون دولار خاص بالعملية الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى ونحو ٢٣٥,٩ مليون دولار خاص بيوغوسلافيا السابقة.

٢- أنواع المساعدة

(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ

٣٥- في عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧، شاركت المفوضية بفعالية في متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وفي الوقت ذاته، استمرت المفوضية في تطوير تدابيرها الخاصة بالتأهب لحالات الطوارئ. وقد خضعت قدرة الاستجابة للطوارئ هذه للاختبار على نطاق واسع في حالات الطوارئ الجديدة والمستمرة طوال العام الماضي. وأحدثت عملية البحيرات الكبرى طلبات لم يسبق لها مثيل على موارد المفوضية، حيث تسببت حركات السكان في حالة طوارئ تلو الأخرى طوال العام، وبلغت ذروتها في العودة بأعداد كبيرة إلى رواندا خلال الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٦ وتششت مئات الآلاف من اللاجئين في زائير خارج المخيمات الواقعة على الحدود الشرقية لهذا البلد. وتمت عمليات وزع كبيرة أخرى لموظفي وموارد الطوارئ في داغستان وانغوشيا والعراق ومالي وسيراليون وتوغو.

٣٦- ويقوم فرع التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ بالمفوضية بدور مركز التنسيق في المفوضية لكل من التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ويتألف الفرع من خمسة موظفين معنيين بالتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وستة موظفين إداريين لحالات الطوارئ. وعند الاستجابة لحالة طوارئ، يدعم الفرع بموظفين ميدانيين تابعين للمفوضية مسجلين على قائمة للطوارئ يجري استيفائها بصورة منتظمة. وهذه القائمة الاحتياطية الداخلية التي تضم نحو ٣٠ موظفا تساندها ترتيبات احتياطية خارجية مع مجلسي اللاجئين النرويجي والدانمركي ومتطوعي الأمم المتحدة واتحاد إنقاذ الطفولة رادا بارن. ويجري توفير المهندسين المتخصصين عن طريق ترتيب أٌبرم مع منظمة Red R غير الحكومية في أستراليا ويمكن توفير موظفي المساعدة التقنية السريعة في قطاع الصحة عن طريق مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣٧- وتدعم التأهب لحالات الطوارئ نتيجة لزيادة الاهتمام بالتخطيط للطوارئ. وقد وُضعت المبادئ التوجيهية للتخطيط للطوارئ في صورتها النهائية في عام ١٩٩٦. ووُضعت هذه المبادئ التوجيهية في جميع أنحاء المفوضية كما وُضعت على نطاق واسع على الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة، وبخاصة إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وعلى الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وأصبحت هذه المبادئ التوجيهية جزءاً من الأساس الذي يستند إليه نهج مشترك بين الوكالات لمعالجة التخطيط للطوارئ. ونجح موظفو فرع الطوارئ في تيسير عملية تخطيط تعاونية للطوارئ في أنغولا وأريتريا وجمهورية آسيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

٣٨- وهناك عنصر آخر في الاهتمام المتزايد بالتأهب ألا وهو التدريب على حالات الطوارئ. وقد عُدّت حلقات تدارس خاصة ببرنامج التدريب على إدارة الطوارئ في أثيوبيا (البلدان القرن الأفريقي وشرق أفريقيا)، وقيرغيزستان (لجمهورية آسيا الوسطى) وغينيا (لغرب أفريقيا). وحلقات التدارس التدريبية هذه موجهة إلى الموظفين الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المفوضية. وعُدّت حلقتا تدارس لمديري الطوارئ في عام ١٩٩٦. وهاتان الحلقتان موجّهتان إلى موظفي المفوضية الذين يشملون القائمة الداخلية لفريق الاستجابة لحالات الطوارئ بالمفوضية.

٣٩- وهناك مبادرة جديدة هامة في مجال التدريب هي وضع برنامج تدريب على مواجهة حالات الطوارئ لموظفي المفوضية بالمقر الرئيسي. فحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين لا تمس الميدان وحده، بل أنها تتطلب أيضا استجابة غير عادية بالمقر الرئيسي. واعترافا بذلك، بدأ العمل في الاعداد لدورة ستنفذ في عام ١٩٩٧. ومع برنامج التدريب على ادارة الطوارئ وحلقتي التدارس الخاصتين بمدرء الطوارئ، سيُنجز هذا التدريب الذي سينفذ في المقر الرئيسي برنامجا تدريبيا للطوارئ يشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية الاستجابة للطوارئ.

٤٠- وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الانفاق على مساعدات الطوارئ ٧٧,٦ مليون دولار، منها ٢٢ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٥٥,٦ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

(ب) الرعاية والاعالة

٤١- بعد انتضاء مرحلة الطوارئ في أي عملية خاصة باللاجئين، تجري تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين عن طريق أنشطة تعرف باسم أنشطة الرعاية والاعالة ريثما يتسنى ايجاد حل دائم. وخلال عام ١٩٩٦، كانت مساعدات الرعاية والاعالة تشكل نسبة تزيد كثيرا على نصف انفاق المفوضية في إطار البرامج العامة. وبلغ الانفاق على هذه المساعدات نحو ٢٤٣,٢ مليون دولار، بالاضافة إلى مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أُنفق على مساعدات الرعاية والاعالة في إطار البرامج الخاصة.

٤٢- وفي افريقيا، حيث تنفذ أكبر نسبة من برامج الرعاية والإعالة، استمرت البرامج الضخمة في كوت ديفوار وأثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى وغينيا وكينيا والسودان.

٤٣- وفي الأنحاء الأخرى من العالم، استمر توفير مساعدات الرعاية والإعالة في جنوب شرقي آسيا لأعداد الفيتناميين الباقين في مخيمات جنوب شرق آسيا وهونغ كونغ، انتظارا لعودتهم إلى وطنهم أو لإعادة توطينهم. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت برامج رئيسية للرعاية والإعالة في الجزائر وجمهورية آسيا الوسطى وجورجيا والاتحاد الروسي وباكستان خلال عام ١٩٩٦.

(ج) التوطين المحلي

٤٤- تتخذ المساعدات المقدمة للتوطين المحلي، حيثما أمكن، شكل المشاريع الرامية إلى تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم من الناحية الاجتماعية الاقتصادية وادماجهم محليا في بلدان اللجوء، ومن ثم تمكين المفوضية من انهاء مساعدتها الخاصة بالرعاية والاعالة بشكل تدريجي. وواجهت مخططات التوطين المحلي في بلدان اللجوء، باعتبارها حلا دائما لمشاكل اللاجئين، قيودا متزايدة، مثل القيود في إصدار تصاريح العمل وندرة الأراضي الزراعية، على سبيل المثال لا الذكر. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعف رهاب الأجانب والبطالة الحادة في بعض البلدان المضيفة من المشاكل التي يواجهها اللاجئون عند بحثهم عن فرص تسمح لهم بالاعتماد على ذاتهم وبالإسهام في الاقتصاد المحلي في بلدان لجوئهم.

٤٥- وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الانفاق على مشاريع التوطين المحلي ١٣٦,٨ مليون دولار.

(د) العودة الطوعية إلى الوطن

٤٦- ما زالت العودة الطوعية إلى الوطن تعتبر الحل الدائم المفضل لحالات اللاجئين في شتى أنحاء العالم. وقد استعرضت المفوضية، في مداولاتها الخاصة بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، أنشطتها الخاصة بالحماية والمساعدة في البلدان الأصلية (الوثيقتان EC/46/SC/CRP.16 و 17). وهناك تسليم متزايد بأنه حتى يتسنى للمفوضية أن تفي بولايتها التي ينص عليها النظام الأساسي والمتمثلة في "التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين"، ينبغي لها أن تضع أنشطتها الخاصة بالمساعدة في منظور إنمائي أوسع. وفي هذا الصدد، واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى إقامة صلات عملية بالمنظمات الإنمائية.

٤٧- ولتعزيز نهج المفوضية في عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، أنشئت وحدة لإعادة الإدماج والاعتماد على الذات. وستوفر هذه الوحدة لمديري المفوضية المسؤولين عن عمليات إعادة الإدماج المساعدة في تصميم البرامج اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، مع ضمان الاستفادة من الدروس المكتسبة في عمليات إعادة الإدماج السابقة.

٤٨- وتتمثل الأداة العملية الرئيسية التي تعتمد عليها المفوضية في تعزيز إعادة إدماج اللاجئين العائدين في استخدام المشاريع الصغيرة الحجم المعتمدة على المجتمعات المحلية، وهي المشاريع التي تعرف باسم المشاريع السريعة التأثير. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز الانتعاش القائم على الاعتماد على الذات، وإن كان أولياً، في المجتمعات والمحليات المنكوبة بالحرب. ووضعت المفوضية إطاراً للسياسات والمنهجيات للمشاريع السريعة التأثير لضمان بلوغ هذه الأهداف.

٤٩- وتمثل مخططات التمويل الصغير أداة أخرى لتعزيز الاعتماد على الذات بين اللاجئين الذين يعاد إدماجهم في بلدانهم الأصلي ولتعزيز التوطين المحلي أيضاً، بحسب الاقتضاء. وأعد كتيب عن العمالة ومساعدة التمويل الصغير ويجري اختباره حالياً في الميدان. وتبذل الجهود حالياً داخل المفوضية لتقييم مدى ملاءمة مخططات التمويل الصغير كأداة لدعم الاعتماد على الذات في حالات اللاجئين والعائدين. وفي إطار هذا النهج الذي اعتمد مؤخراً، تقوم المفوضية حالياً بإعداد مبادرات جديدة في أفغانستان وجورجيا وطاجيكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

٥٠- وخلال عام ١٩٩٦، أنفق مبلغ ١٩٦ مليون دولار على العودة الطوعية إلى الوطن.

(هـ) إعادة التوطين

٥١- في عام ١٩٩٦، أعيد توطين نحو ٨٠٠ ٣٥ لاجئ بمساعدة المفوضية، منهم ٩٢٥ امرأة معرضة للخطر و ٥٦٠ حالة طبية. وأفادت المكاتب الميدانية للمفوضية، بأن هناك ٢٠٠ ٧ حالة أخرى (تمثل ٣٠٠ ٢٠ شخص) كانت قد عرضته وتنتظر قرارات من بلدان إعادة التوطين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهناك ٥٠٠ ٤ حالة أخرى (لأكثر من ١١ ٠٠٠ شخص) كان من المقرر أن تعرضها المفوضية أو تعيد عرضها في عام ١٩٩٧ لإعادة توطينها. ويمثل العدد الإجمالي لعام ١٩٩٦ انخفاضاً ضئيلاً عن العدد في نهاية عام ١٩٩٥ وقدره ٣٦ ٠٧٧ لاجئاً قد رحلوا لإعادة توطينهم أو كانوا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قد حصلوا على الموافقة وينتظرون ترتيبات السفر. ولا تشمل هذه الأرقام عدداً كبيراً آخر من الأشخاص الذين يهمون

المفوضية والذين قبلوا كلاجئين في بلدان ثالثة في إطار البرامج الخاصة لإعادة التوطين وجمع شمل الأسر، وغالباً بدعم نشط من المنظمات غير الحكومية الشريكة.

٥٢- ورحبت اللجنة التنفيذية، عند نظرها في قضايا إعادة التوطين في دورتها السابعة والأربعين، بإصدار كتيب إعادة التوطين في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهو مرجع سهل الاستخدام عن المعايير والإجراءات والأولويات وموجه إلى المفوضية وبلدان إعادة التوطين. كما شجعت اللجنة التنفيذية تبادل المعلومات بشكل منتظم كجزء من المشاورات الجارية.

٥٣- واجتمع الفريق العامل المعني بإعادة التوطين، والذي يضم المفوضية ومنظمة الهجرة الدولية والحكومات، خمس مرات في عام ١٩٩٦، ومؤخراً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقدت المفوضية المشاورة الرسمية بشأن إعادة التوطين وهي المشاورة التي شاركت فيها المنظمات غير الحكومية. كذلك عُقدت ثلاث مشاورات ثلاثية الأطراف على مستوى إقليمي في تورونتو في كندا؛ وكنبرا في استراليا؛ وستكهولم في السويد. وكان الفريق العامل مرجعاً رئيسياً في متابعة المفوضية لاقتراح بلدان الشمال الداعي إلى بدء مشروع تجريبي مدته عامان لتنويع فرص إعادة التوطين وتحسين تنفيذه.

٥٤- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أقرت المفوضية استراتيجية لتحسين إدارة عمليات إعادة التوطين، وفقاً لخطة عمل دلفي (المشار إليها في الفصل الثالث، الفرع جيم - ٣). وأهم عناصر هذه الاستراتيجية هي: استعراضات لاحتياجات إعادة التوطين يجريها فرع إعادة التوطين بالاشتراك مع العمليات؛ وتسمية موظف مسؤول عن مهام إعادة التوطين، في حالة ما، وبحسب الاقتضاء، مع تحديد ما يلزم من علاقات ومسؤوليات تتعلق بتقديم التقارير، وبرنامج تدريبي جديد ومكثف لموظفي إعادة التوطين في الميدان؛ وعملية مبسطة للعروض مزودة بقاعدة بيانات وغيرها من مستلزمات رصد العمليات الجارية؛ وعملية فعالة لتبادل المعلومات بين جميع الشركاء في مجال إعادة التوطين.

باء - مواضيع البرامج وأولوياتها

١- اللاجئات

٥٥- ما زالت المفوضية تتابع أهداف منهاج عمل بيجينغ الاستراتيجية ذات الصلة بإدماج الأنشطة المستندة إلى هذه الأهداف في أداء برامجها المتعددة القطاعات باللاجئات. وتشمل أهداف منهاج عمل بيجينغ الاستراتيجية التي تهم المفوضية بصورة خاصة وسائل لمعالجة مشاكل العنف الذي تتعرض له المرأة، والمرأة والنزاع المسلح، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وتراعي المفوضية في عملها في هذه المجالات مختلف صكوك الأمم المتحدة والمبادئ المبينة فيها، واستراتيجيات منهاج العمل. وفي أعقاب مؤتمر بيجينغ، أنشأت المفوضية فريقاً مرجعياً معنياً باللاجئات لتقديم المشورة والمساعدة إلى المفوضية السامية في تنفيذ سياسات المفوضية ومبادئها التوجيهية المتعلقة باللاجئات، مع تحديد العقوبات التي تعترض سبيل تنفيذها والتوصية بحلول.

٥٦- ويبذل مجهود كبير حالياً لإدماج الشواغل والاحتياجات المتعلقة باللاجئين في جميع برامج الحماية والمساعدة، عن طريق إضفاء الطابع الرسمي تدريجياً على التدريب في مجال التخطيط الموجه إلى الناس على المستوى الميداني، وعن طريق عمل أربعة مستشارين إقليميين معنيين باللاجئين تم تعيينهم مؤخراً.

٥٧- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بدأت الأنشطة في إطار المبادرة الخاصة بالمرأة البوسنية وهي المبادرة التي اقترحتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومولتها في بداية الأمر. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الأنشطة المساعدة للمرأة البوسنية وتمكينها من تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. وتشمل هذه المبادرة اللاجئين العائدات والنساء المشرديات في آن واحد، وتسمح لهن بإعادة بناء حياتهن وتسهم في إعادة التعمير والتحول الديمقراطي في مجتمعاتهن وبلدتهن في الأجل الطويل. وبدأت المفوضية السامية مبادرمة مماثلة لرواندا. وهي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً في رواندا، ومن ثم تعزيز البنية الاجتماعية لمجتمع ما بعد الإبادة الجماعية وتيسير عملية المصالحة وإعادة الاندماج في البلد.

٢- الأطفال اللاجئين

٥٨- شرعت المفوضية في خطة شاملة لمتابعة دراسة الأمم المتحدة عن أثر النزاع المسلح على الأطفال. وستشمل هذه الخطة توفير الدعم للعمل الذي يقوم به ممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال والنزاع المسلح، وإعداد خطة عمل للعام الأول بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى.

٥٩- وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، بدأت المفوضية تقييماً على نطاق العالم لبرامجها الخاصة بالأطفال والمراهقين اللاجئين. وستساعد نتائج هذا التقييم في وضع برنامج مستند إلى الحقوق ومركز على الأهداف بشأن الأطفال والمراهقين اللاجئين.

٦٠- ونظراً لنجاح النهج الإقليمي المتبع في معالجة قضايا الأطفال اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا أثناء حالة الطوارئ الخاصة برواندا - بوروندي، يجري حالياً وضع خطط لوزع عدد من كبار المستشارين المعنيين برعاية الطفل والمراهق في مناطق أخرى. كذلك تجري تعبئة خبرات إضافية في مجالات حقوق الطفل، والتثقيف في مجال السلم، وحل النزاعات، ودعم المجتمعات المحلية للأطفال والمراهقين والأسر.

٦١- وتلتزم المفوضية بجعل اتفاقية حقوق الطفل الإطار المرجعي المعياري لجميع عملياتها الخاصة بالإغاثة وإعادة الإدماج. ولهذا شرعت المفوضية، بالشراكة مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة وبالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، في وضع برنامج لبناء القدرات يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل من أجل المفوضية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء المنفذين.

٦٢- وتعتزم المفوضية إنشاء صندوق استثماري للأطفال والمراهقين اللاجئين لدعم بناء القدرات، وقيادة مشاريع مبتكرة، ووضع برنامج تثقيفي لحل النزاعات، والتثقيف في مجال السلم وتعزيز حقوق الطفل. وهذا الصندوق الاستثماري هو إضافة إلى البرمجة العادية الخاصة بالأطفال والمراهقين والأسر.

٣ - البيئة

٦٣- بالإضافة إلى اعتماد سياسة أعيدت صياغتها بشأن البيئة في الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية في عام ١٩٩٥، نشرت المفوضية مبادئ توجيهية بيئية في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتحدد المبادئ التوجيهية عدداً من التدابير الواجبة التطبيق على جميع مراحل العمليات البيئية التي تقوم بها المفوضية بالإضافة إلى تدابير بيئية محددة لعمليات مساعدة اللاجئين، في مراحل منها على سبيل المثال، مراحل الطوارئ، والرعاية والإعالة، والحلول الدائمة. كما تتناول المبادئ التوجيهية بالتفصيل مختلف التدابير البيئية المتعلقة بأنشطة المفوضية، والتي تشمل: دراسة طاقة البيئة المحلية على تحمل السكان وحماية المناطق الضعيفة بيئياً عند اختيار المواقع وتخطيط المخيمات؛ وترويج المواقف الموفرة للطاقة وأساليب الطهي الموفرة للطاقة؛ والبرامج الاقتصادية والتثقيفية الرامية إلى تقليل جمع حطب الوقود؛ ووضع ضوابط لجمع حطب الوقود.

٦٤- وشمل تنفيذ السياسة المبينة في المبادئ التوجيهية عدداً من المشاريع والأنشطة في الميدان وفي المقر الرئيسي. وأحرز تقدم في مجال إدراج الاعتبارات البيئية في المبادئ التوجيهية القطاعية المتصلة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع قاعدة بيانات بيئية لنظام للمعلومات الجغرافية كما يجري اختبار تكنولوجيات بيئية ملائمة أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بدأ العمل في مشروع رئيسي لوضع مواد تدريبية للمفوضية والمنظمات الشريكة، بغية ترويج ممارسات بيئية سليمة في المناطق المتأثرة باللاجئين. وأولي اهتمام خاص لتشجيع تنفيذ المبادئ التوجيهية في الميدان. وفي منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، تشمل التدابير الشاملة المتخذة مع المنظمات الشريكة إنشاء ثلاثة مشاتل زراعية وإعادة التشجير، وتشجيع أنواع الطاقة البديلة، وتوفير حطب الوقود. ومنذ عودة اللاجئين إلى وطنهم في نهاية عام ١٩٩٦، اتخذت خطوات لمواجهة احتياجات إصلاح المناطق التي كان اللاجئين يقطنون بها. ونفذت أنشطة بيئية مماثلة في بلدان أخرى مثل كينيا ونيبال وأوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت بعض المشاريع النموذجية، كان من بينها مشروع للتثقيف البيئي في كينيا ومشروع شامل لتخطيط البيئة والطاقة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٦٥- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، نظمت ندوة دولية بالاشتراك بين منظمة الهجرة الدولية وفريق السياسات الخاصة باللاجئين، وهو منظمة غير حكومية، عن "تشرّد السكان لأسباب بيئية والآثار البيئية الناجمة عن الهجرات الجماعية".

٦٦- وما زال هناك مجهود كبير يبذل لضمان التنسيق والتعاون الأساسيين السليمين مع الجهات المانحة وسائر المنظمات الدولية.

٤ - إقامة الروابط مع المؤسسات الإنمائية والمالية

٦٧- تواصل المفوضية إقامة الروابط مع المؤسسات الإنمائية والمالية، وبصورة رئيسية لضمان استدامة الحلول الخاصة بمشاكل اللاجئين، ولا سيما مشاكل العودة الطوعية إلى الوطن. وأحرز التعاون مع البنك الدولي تقدماً في مجمله في عام ١٩٩٦. وأثناء المشاورات السنوية التي جرت بين المفوضية والبنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن بلدان تم اختيارها كهدف لتعزيز التعاون العملي. وبالاشتراك مع مصرف غرامين/مؤسسة غرامين، نفذت مخططات للائتمان الصغير في أفغانستان. وفي

آذار/مارس ١٩٩٦، وقعت مذكرة تفاهم مع اليونيسيف. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، بدأ نفاذ مذكرات تفاهم مبرمة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنقحة حديثاً، وتم الاتفاق على إطار للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

جيم - إدارة البرامج وتنفيذها

١- لمحة عامة

٦٨- طُلب إلى المفوضة السامية، في مقرر للدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية، أن تستهل عملية مشاورات فنية غير رسمية بشأن مسألة التكاليف العامة المترتبة على الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية، وخاصة تكاليف المقر. وقد عُقدت أربعة اجتماعات استشارية فيما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، أسفرت عن اقتراح بتعديل سياسة المفوضية بشأن التكاليف العامة للمنظمات غير الحكومية وتوضيح هذه السياسة، أقرته اللجنة الدائمة في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/AC.96/873). وأصبحت السياسة الجديدة نافذة المفعول اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٦٩- كذلك فإن مسألة إصدار شهادات بمراجعة الحسابات للشركات المنفذين العاملين مع المفوضية كانت أيضاً موضوع انتباه واهتمام كبيرين من جانب اللجنة التنفيذية ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب مراجعة الحسابات الداخلية. وتشدد الاحتياجات الراهنة الخاصة بمراجعة الحسابات تشديداً هائلاً على إصدار شهادات إتمام المشاريع بعد الانتهاء منها وهو أمر يتيح، في أفضل الأحوال، معلومات تكون متأخرة إلى أبعد حد بما لا يسمح باتخاذ إجراء تصحيحي. وتدعو المقترحات الراهنة إلى إقرار اشتراط موحد يقضي بتقديم مجموعة من الحسابات المراجعة من أجل السماح للمفوضية بتقييم القدرة الخاصة بالإدارة المالية مسبقاً (أي تأهيل مسبق للشركاء المنفذين) بالاقتران مع سياسة قوامها إجراء عمليات مراجعة حسابات مؤقتة وعمليات مراجعة حسابات لاحقة لإتمام المشاريع.

٧٠- ويهدف نظام إدارة أصول المفوضية، الذي بدئ العمل به في عام ١٩٩٤، إلى زيادة قدرة كل مكتب من المكاتب الميدانية على تحسين التحكم في الأصول التي تشتريها المفوضية من أجل استخدامها هي واستخدام الشركاء المنفذين. وتمكن قرأتات الرموز الالكترونية المكاتب الميدانية من إجراء عمليات فحص عمليات مادية سنوية لجميع الأصول التي اشترتها المفوضية والتي يستخدمها الشركاء المنفذون والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية.

٧١- وعقب إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطة التدريب خلال عام ١٩٩٥، فإن جزءاً كبيراً من المساعدة المالية المقدمة إلى موظفي الشركاء المنفذين وإلى نظرائهم الحكوميين من أجل التدريب كان مشمولاً إما بمشاريع تنفيذية قطرية فردية أو بالمشاريع التي تديرها وحدات العمل بالمقر المسؤولة عن مجالات تدريب محددة. وفيما يتعلق بالتدريب على إدارة البرامج بصورة خاصة، واصلت المفوضية خلال عام ١٩٩٦ تقديم هذا التدريب إلى موظفيها بشأن مواضيع تتناول نظام إدارة البرامج، وتقييم الاحتياجات، وتصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والعمل مع الشركاء المنفذين، ودور موظفي البرامج وموظفي الدعم الميدانيين. وأصدر في هذا الصدد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ دليل بشأن إدارة البرامج والمشاريع من أجل

الشركاء المنفذين العاملين مع المفوضية. بيد أن عدد الدورات التدريبية قد خُفّض تخفيضاً حاداً في النصف الأخير من عام ١٩٩٦، في انتظار الأخذ بالتغييرات في مجال إجراءات إدارة البرامج.

٢- التقييم

٧٢- شهد العام الماضي فترة تطوير وانتقال في مهمة التقييم بوحدة التفتيش والتقييم. فنظراً إلى الموارد المحدودة المكرسة لهذه المهمة، تعين اعتماد وسائل جديدة لاستعراض وتحليل شتى المواضيع المقترحة للتقييم. ونتيجة لذلك، اعتمدت المفوضية بقدر أكبر بكثير على استخدام الخبرة الفنية الخارجية للاضطلاع بعمليات التقييم وفوضت كثيراً من عمليات التقييم إلى المستوى الميداني وإلى وحدات تنظيمية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقات عمل، مثل حلقات عمل خاصة بالدروس المستفادة تتناول استجابة المفوضية في إطار الطوارئ في بروندي ورواندا، وهي قد نُظمت تنظيمياً ناجحاً بطريقة تسمح باستخدامها كأدوات للتقييم.

٧٣- وقد تمكنت المفوضية، باستخدام هذه النُهج الجديدة، من إتمام عدد كبير من دراسات التقييم الرئيسية خلال عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ تشمل: إجراء دراسة استعراضية لمشروع المفوضية الخاص بالنساء ضحايا العنف في كينيا؛ وإجراء تقييم لعملية الإعادة إلى الوطن في موزامبيق التي قامت بها المفوضية؛ وإجراء دراسات استعراضية لجهود إعادة الإدماج في موزامبيق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأفغانستان؛ وإجراء دراسة استعراضية لجهود المفوضية في مجال بناء القدرات في أوروبا الوسطى والشرقية؛ وإجراء دراسة استعراضية لاستراتيجيات المفوضية الخاصة بالتسوية التدريجية في بلدان أصلية مختارة؛ وإجراء دراسة استعراضية لأمن وإجهاد الموظفين؛ وإجراء دراسة استعراضية لترتيبات التنفيذ الخاصة بالمفوضية وإجراءاتها المتعلقة باختيار الشركاء المنفذين؛ وإجراء دراسة استعراضية لسياسة المفوضية في مجال التعليم؛ والقيام بعملية استخلاص الدروس المستفادة تستعرض توفير الأمن في مخيمات اللاجئين.

٧٤- وخلال عام ١٩٩٦، اضطلع أيضاً ببعثات للتفتيش في ٢٢ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وتوُبعت بنشاط عملية متابعة لاحقة لهذه البعثات وذلك بعد تقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى المفوضية السامية.

٣- مشروع دلفي

٧٥- تعهدت المفوضية السامية في الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بالتزام يقضي بإعادة تشكيل الطريقة التي تعمل بها المفوضية، بغية تحسين التنفيذ والمساءلة والأداء بالمفوضية. وقد أُطلق على عملية الإصلاح المؤسسية هذه اسم مشروع دلفي وقد بُدئ فيه رسمياً في توجيه من المفوضية السامية إلى جميع الموظفين في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٧٦- وفي إطار المرحلة الأولى من مشروع دلفي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٦) وُضع إطار مفاهيمي عريض للتغيير. وقد قاد هذه العملية فريق إدارة التغيير المؤلف من موظفين بالمفوضية لديهم خبرة في الميدان والمقر. وجرى تشكيل ثلاثة أفرقة تركيز، تركز على ثلاثة مجالات عريضة من عمليات إدارة المفوضية (العمليات والناس والأموال) وذلك لمساعدة فريق إدارة التغيير في أعماله. ودُعيت جميع

مكاتب المفوضية في الميدان، كما دُعي الموظفون في المقر، إلى المساعدة في تحديد المجالات التي تتطلب التغيير عن طريق هيكل يتألف من أفرقة صغيرة تعرف باسم خلايا دلفي. وقدم فريق إدارة التغيير تقريره إلى المفوضية السامية وإلى لجنة الإدارة العليا بالمفوضية في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ وافق عليها حينئذ. والتوصيات الرئيسية لهذا التقرير، التي أصبحت هي "المبادئ المحيطة" لمشروع دلفي هي كما يلي: اعتماد نهج يركز على الحالة لا على القطر بشأن تخطيط العمليات وإدارتها، والتركيز على جميع جوانب أي مشكلة من مشاكل اللاجئين؛ والحفاظ على تحقيق حل دائم للمشكلة؛ وتحقيق دمج أفضل لأنشطة الحماية والمساعدة التي تتولاها المفوضية؛ وتقريب عملية صنع القرارات التشغيلية إلى "نقطة الإنجاز"؛ وتحسين ترتيبات التنفيذ؛ والتشديد على الرصد الفعال والتقييم الذاتي والمراقبة.

٧٧- أما المرحلة الثانية (حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) من مشروع دلفي فقد كُرس لتخطيط العمل. وأنشأت المفوضية السامية فريق تخطيط مؤقتاً بإدارة نائب المفوضية السامية لتحويل الإطار المفاهيمي للتغيير الذي وضعه فريق إدارة التغيير إلى خطة عمل. وأنشئت أيضاً أفرقة عاملة مؤقتة بقيادة الإدارة العليا لبحث وصياغة توصيات ضمن ثلاث فئات عريضة هي: العمليات الأساسية؛ والهيكل والاتصالات الداخلية؛ ومهام الدعم. وخطة العمل هذه، التي حددت إجمالاً التوجهات العامة المقترحة للتغيير في شتى قطاعات نشاط المفوضية، قد قُدِّمت إلى اللجنة الدائمة للجنة التنفيذية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد رحبت اللجنة الدائمة بخطة العمل وأقرت توجهاتها العامة.

٧٨- وقد دخل مشروع دلفي الآن مرحلته الثالثة، وهي مرحلة التنفيذ، المتوقع اتمامها إلى حد كبير بحلول نهاية عام ١٩٨٨. وقد حُولت خطة العمل إلى خطة تنفيذ تفصيلية تعدد الإجراءات التي سيجري اتخاذها وعلى يد مَنْ لتحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل، والإطار الزمني المتوقع المطلوب لتنفيذها، والنتائج المرجوب فيها، والآثار التي تنطوي عليها من حيث الموارد. وسيُقدَّم ذلك إلى اللجنة الدائمة في دورتها وذلك في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ومكونات هذه الخطة هي كما يلي: السياسة العامة الاستراتيجية/الاجمالية؛ ونظام إدارة العمليات؛ و(سياسة/إدارة) العمليات؛ ودعم الحماية؛ والدعم التشغيلي؛ والخدمات المالية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ ونظم المعلومات والاتصالات؛ والتدريب؛ والمراقبة الداخلية؛ والاتصالات الداخلية وإدارة السجلات؛ وقضايا أخرى تتعلق بالإدارة.

٧٩- ومن المتوقع أن يسفر التحول في التركيز من المقر إلى الميدان وهو التحول المتوخى في إطار مشروع دلفي عن حدوث انخفاض يُعتد به في احتياجات المقر من الموارد أثناء فترة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، أثناء تنفيذ المشروع.

دال - التطورات الإقليمية في أفريقيا

١- العمليات الخاصة بغرب أفريقيا

٨٠- نتيجة لاتفاق سلام عَقِد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بين حكومة سيراليون المدنية المنتخبة حديثاً والجهة المتحدة الثورية، تحسنت على نحو يُعتد به الآفاق المنتظرة لإعادة اللاجئين من أبناء سيراليون إعادة طوعية إلى الوطن في هذه المنطقة الفرعية. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، طلبت حكومة سيراليون إلى المفوضية أن تساعد في إعادة ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني إعادة طوعية إلى الوطن،

منهم ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ التمساوا للجوء في غينيا، و ١٢٠ ٠٠٠ في ليبيريا، و ٤ ٠٠٠ في غامبيا، و ٦ ٠٠٠ في أماكن أخرى. واستجابة لذلك، أوفدت المفوضية بعثة تقييم إلى غينيا وسيراليون وليبيريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٨١- وقد شهدت البعثة حركات عودة تلقائية لكل من السيراليونيين المشردين داخليا والسيراليونيين اللاجئين وذلك إلى ديارهم وخلصت، في جملة أمور، إلى استنتاج مفاده أن حالة الأمن في معظم أنحاء البلد قد تحسنت. ومما له مغزى، أن أغلبية ساحقة من السيراليونيين اللاجئين في البلدان المجاورة قد أعربوا عن الرغبة في العودة إلى ديارهم.

٨٢- وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، بدأت المفوضية مشروعاً ريادياً لإعادة اللاجئين السيراليونيين من منروفيا بليبيريا إلى الوطن. وحتى ٢ آذار/مارس ١٩٩٧، كان ما مجموعه ٣١٧ ١ لاجئاً سيراليونياً قد عادوا إلى ديارهم في إطار هذا المشروع. وبدأت أنشطة تحضيرية لعملية إعادة طوعية إلى الوطن على نطاق واسع. ووجه في آذار/مارس ١٩٩٧ نداء موحد من الأمم المتحدة مشترك بين الوكالات بشأن سيراليون، يشمل فيما يشمل احتياجات التمويل الخاصة بالمفوضية.

٨٣- وفي أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٦، ظلت التوقعات الخاصة بالعودة الطوعية إلى الوطن من جانب اللاجئين الليبيريين في هذه المنطقة الفرعية دون تحقق بسبب اندلاع القتال في منروفيا، بليبيريا. ونتيجة لذلك، أُجبر الآلاف من الليبيريين على الفرار إلى البلدان المجاورة حيث واجهوا إحجاماً متنامياً عن منح اللجوء في إثر غارات للمقاتلين من الزمر الليبيرية المتحاربة. وفضلاً عن ذلك، فإن انعدام الأمن السائد في ليبيريا قد أثر بصورة معاكسة على أنشطة المفوضية إلى حد أن الدخول القانوني قد اقتصر على ٣٠ ٠٠٠ شخص فقط من بين أشخاص يُقدر عددهم بـ ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني.

٨٤- ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٦، سعى المجتمع الدولي بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إعادة تحريك مسيرة السلام الليبيرية. وخلال مؤتمر القمة الذي عقد في أبوجا، بنيجيريا في آب/أغسطس ١٩٩٦، تمخضت هذه الجهود عن اعتماد الجدول الزمني المنقح لتنفيذ المسيرة السلمية التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراء انتخابات في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. ووفقاً للجدول الزمني المنقح، اضطلع بمرحلة نزاع السلاح وتسريح القوات وتم الانتهاء من هذه المرحلة بنجاح وفقاً للجدول الزمني. بيد أن عودة نحو ٧٦٨ ٠٠٠ لاجئ ليبيري في هذه المنطقة الفرعية عودة طوعية إلى الوطن، والتي كان من المقرر لها أن تجري في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لم تتحقق بسبب انعدام الأوضاع الأمنية الأساسية في مناطق العودة.

٨٥- وفي أعقاب هذه التطورات، وفي محاولة لدفع المرحلة النهائية للمسيرة السلمية في ليبيريا إلى الأمام، خلص الاجتماع الوزاري للجنة التسعة المعنية بليبيريا والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهو الاجتماع الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٩٧، إلى استنتاج مفاده أن اللاجئين الليبيريين لن يُسمح لهم بالتسجيل والانتخاب إلا بعد أن يكونوا قد عادوا إلى ليبيريا. ولذلك واصلت المفوضية الاحتفاظ بنهج إيجابي بشأن الحالة القائمة وبأدرت، على هذا النحو، بسلسلة من الإجراءات الرامية إلى تيسير العودة الطوعية إلى الوطن من جانب اللاجئين الراغبين في العودة إلى ليبيريا قبل الانتخابات.

٨٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى على نحو تدريجي تحويل المساعدة الغذائية المقدمة إلى اللاجئين الليبيريين والسيراليونيين في كوت ديفوار وغينيا من فئة التوزيع العام إلى فئة الإطعام المستهدف. وقامت المفوضية، على أساس دراسات استقصائية اجتماعية - اقتصادية أُجريت في كلا البلدين، بتعزيز الأنشطة المولدة للدخل والأنشطة الزراعية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الريفيين في انتظار عودتهم إلى ديارهم. وفي محاولة للتخفيف من تدهور البيئة الناتج عن وجود اللاجئين في ساحل العاج وغينيا، استهلكت المفوضية في عام ١٩٩٧ برنامجاً مدته أربع سنوات لإصلاح البيئة من أجل المناطق المتأثرة باللاجئين.

٨٧- وطوال العامين الماضيين، استعيد السلم والأمن بصورة تدريجية في شمالي مالي كما ازداد على نحو يعتد به معدل عودة اللاجئين الماليين. وفي أعقاب العودة الطوعية إلى الوطن من جانب نحو ٨٠ ٠٠٠ لاجئ مالي في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، انخفض عدد اللاجئين في البلدان المجاورة من ١٥٠ ٠٠٠ إلى ٧٠ ٠٠٠ لاجئ. وقامت المفوضية، بعد أن عززت وجودها في شمالي مالي وبعد أن نفذت مشروعاً ريادياً لإعادة التوطين وإعادة التأهيل في عام ١٩٩٥، بالبداية في أنشطة إعادة إدماج أوسع نطاقاً في عام ١٩٩٦ تركز على إصلاح الخدمات الأساسية (المياه والصحة والتعليم). ويجري الاضطلاع ببرنامج بدئي فيه في عام ١٩٩٦ يرمي إلى دعم الأنشطة المولدة للدخل، وتتسم النتائج التي تحققت حتى الآن بأنها مشجعة للغاية.

٨٨- وعلى الرغم من تنفيذ برنامج لإعادة الإدماج في موريتانيا لصالح السكان المحليين وكذلك لصالح العائدين تلقائياً من السنغال ومالي، ظل عدد اللاجئين في السنغال ومالي هو ٦٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ لاجئ على التوالي.

٨٩- وعقب إعادة الحالة السياسية إلى طبيعتها في توغو، في أثناء عام ١٩٩٥، تضيد التقارير أن عدداً يعتد به من اللاجئين المنتمين إلى توغو قد عادوا من غانا وبنن، مما خفض مجموع عدد حالات اللاجئين هؤلاء من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى أقل من ١٥ ٠٠٠ في البلدين. وعادت أغلبية اللاجئين إلى العاصمة لومي حيث ينفذ برنامج لإعادة الإدماج يستهدف إصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية، مثل المدارس ومراكز الصحة.

٩٠- وبالنظر إلى العدد المرتفع للاجئين والمشردين داخلياً والعائدين في غرب أفريقيا، اتخذت خطوات أولية لالتماس تعاون تشغيلي أوثق بين المفوضية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويؤمل أن يساعد هذا النهج على تدعيم الحلول الدائمة للتشرد القسري للسكان في هذه المنطقة.

٢- العمليات الخاصة بوسط أفريقيا

٩١- يوجد نحو ٢٨ ٠٠٠ لاجئ سوداني في جمهورية أفريقيا الوسطى و ٩٦ ٥٠٠ لاجئ في شمال شرقي زائير تمكنوا، بالنسبة إلى الأغلبية، من تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولا يتلقى المساعدة الغذائية سوى الوافدين الجدد والمجموعات الضعيفة. ويُقدر عددهم بنحو ١٥ ٤٠٠ في زائير و ٣ ٠٠٠ في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، خلصت دراسة أجراها خبراء مؤخراً إلى أن الاستقلال الذاتي الغذائي الكلي سيتوقف على تصفية مخيم مبوكي المكتظ بالسكان وإعادة توطين اللاجئين على أرض زراعية أكثر خصوبة حول المستوطنة القائمة.

٣- العمليات الخاصة بشرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي

٩٢- أشار تعداد أُجري في المخيمات في شرقي السودان خلال شهر آذار/مارس ١٩٩٦ إلى حدوث انخفاض بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في مجموع اللاجئين الأريتريين، الذين يبلغ عددهم حالياً ٩٠٧ ١٣٢. وقد أدى التوتر المتنامي بين السودان وأريتريا، فضلاً عن وجود خلافات منهجية بين الحكومتين، إلى مواصلة تأخير الاحتمالات المتوقعة للعودة إلى الوطن طوال عام ١٩٩٦. وقد أكدت كلتا الحكومتين في الآونة الأخيرة، في أعقاب مفاوضات مكثفة رفيعة المستوى، استعدادهما لاستئناف إعادة اللاجئين الأريتريين من السودان إعادة طوعية منظمة إلى الوطن، على أساس ترتيبات ثنائية مع المفوضية.

٩٣- وحدد أيضاً تعداد السكان المذكور العدد المتبقي من اللاجئين الأثيوبيين في المخيمات. وقد أُعيد نحو ٢٧ ٠٠٠ لاجئ إلى الوطن في الفترة ما بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأواسط عام ١٩٩٦ قبل قدوم الموسم المطير. ومن المنتظر الانتهاء، بحلول نهاية عام ١٩٩٧، من إعادة نحو ٢٣ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا موجودين في المنفى إلى الوطن.

٩٤- وفي عام ١٩٩٢، كانت كينيا تستضيف سكاناً من اللاجئين يتجاوز عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في ١١ مستوطنة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، خُفّض عدد اللاجئين الذين يتلقون مساعدة المفوضية في كينيا إلى ٨١٣ ١٦٩ لاجئاً. ومن بين هؤلاء اللاجئين، فإن ١٣١ ٢٧٨ هم صوماليون و٣٣ ٤٣٨ لاجئاً هم سودانيون و٥٣٣ ٤ لاجئاً هم أثيوبيون. ويستفيد هؤلاء اللاجئين من برامج الرعاية والإعالة التي تهدف إلى المحافظة على صحتهم الأساسية وتعليمهم ووضعهم من حيث التغذية. ويجري أيضاً اتخاذ التدابير للنهوض بالاكتماء الذاتي وإعادة تأهيل البيئة في المناطق المتأثرة باللاجئين.

٩٥- وظل المكتب الفرعي للمفوضية في كينيا يعمل أيضاً بنشاط على إعادة اللاجئين من كينيا إلى الوطن إعادة طوعية. وفيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، قُدِّمت المساعدة إلى نحو ٨٢٩ ٢٣١ لاجئاً لكي يعودوا إلى مناطقهم الأصلية. ومن بين هؤلاء العائدين، فإن ٨٧٢ ١٥٤ لاجئاً كانوا صوماليين، و١٨٤ ٦١ لاجئاً كانوا أثيوبيين، و٧٧٣ ١٥ لاجئاً كانوا من جنسيات أخرى.

٩٦- وتهدف العملية العابرة للحدود، القائمة منذ عام ١٩٩٢، إلى تثبيت تحركات السكان داخل الصومال وتوفير أوضاع مؤقتة لعودة اللاجئين الصوماليين إلى مناطقهم الأصلية. ومنذ بداية هذه العملية وهي تركز على منطقتي جيدو ووادي جوبا السفلى اللتين تنتمي إليهما أغلبية الصوماليين في كينيا. بيد أنه بسبب الحالة السياسية غير المستقرة في الصومال، تحول موضع تركيز أنشطة العملية العابرة للحدود منذ عام ١٩٩٥ في اتجاه مباشرة أنشطة إعادة تأهيل في بعض أنحاء الصومال التي تعتبر آمنة لعودة اللاجئين.

٩٧- وفي أوغندا، أدى استمرار السياسة السخية التي تتبعها الحكومة وقوامها تخصيص الأراضي للاجئين إلى التمكين من إنشاء مستوطنات محلية. بيد أنه تجدر ملاحظة أن برامج الإدماج قد تأثرت تأثراً معاكساً بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة في الجزء الشمالي من البلد. كذلك فإن الصراع المستمر في جنوبي السودان قد أسفر عن حدوث زيادة في مجموع اللاجئين السودانيين في أوغندا من ٢١٠ ٠٠٠ لاجئاً إلى ٢٢٦ ٠٠٠ لاجئاً منذ نهاية عام ١٩٩٥. وأسفرت الحالة المتدهورة في منطقة البحيرات العظمى عن حدوث تدفق

إضافي للاجئين الزائريين والروانديين إلى أوغندا الذين ارتفعت أعدادهم على التوالي من ١٢ ٠٠٠ إلى ٢٧ ٣٠٠ ومن ٦ ٨٠٠ إلى ١٦ ٢٠٠ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٨- وقام اجتماع قمة، عُقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، للدول التي تؤلف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، بإقرار برنامج يهدف إلى زيادة التعاون الاقليمي في منطقة القرن الأفريقي وشرقي أفريقيا. ومن بين الأنشطة ذات الأولوية في هذا الصدد قضايا منع الصراع وإدارته. والأنشطة الإنسانية، بما في ذلك إعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين على نحو مستدام. وهذا التركيز والتوجيه من جانب منظمة اقليمية بارزة يعد بتطورات يُعتد بها في مجال تيسير عمليات الإعادة إلى الوطن وكذلك في مجال منع وتخفيف الأوضاع المستقبلية التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة نزوح الناس في تلك المنطقة. والمفوضية على اتصال منتظم مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وهي تعتزم تمديد وتوسيع نطاق تعاونها مع هذه المنظمة.

٤- العمليات الخاصة بمنطقة البحيرات العظمى

٩٩- كانت أنشطة المفوضية في منطقة البحيرات العظمى خلال عام ١٩٩٦ تتسم عموماً بمواصلة تعزيز الإعادة الطوعية إلى الوطن باعتبارها الحل الدائم الوحيد لمشاكل اللاجئين في بوروندي (حتى تموز/يوليه) وزائير (حتى تشرين الثاني/نوفمبر) وجمهورية تنزانيا المتحدة (حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر)؛ وبتقديم المساعدة الأساسية الخاصة بالرعاية والإعالة في مخيمات اللاجئين حتى بداية عملية الإعادة الجماعية للاجئين الروانديين إلى الوطن؛ وبعودة نحو مليون ونصف مليون لاجئ رواندي من زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى مجتمعاتهم الأصلية في فترة تقل عن شهرين اثنين؛ والمحاولات الجارية الرامية إلى تحديد هوية ومساعدة اللاجئين الباقين في شرقي زائير على كلا جانبي خط الحدود.

١٠٠- وقد بدأت المفوضية أنشطتها لعام ١٩٩٦ في منطقة البحيرات العظمى على أساس توقع أن تستمر عملية إعادة مجموع السكان اللاجئين المقدر عددهم بأكثر من ١,٨ مليون لاجئ إلى الوطن. أما المبادرات المتخذة، مثل اجتماع المتابعة الثاني لمؤتمر بوجومبورا في أديس أبابا في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، فقد ركزت على العقبات التي تعترض الإعادة إلى الوطن وسعت إلى الخروج من المأزق المتعلق بالإعادة الطوعية إلى الوطن. وسعيًا إلى الخروج من الوضع القائم السائد، قامت المفوضية أيضاً بوضع مجموعة مقترحات لتيسير جميع الوسائل الممكنة لعودة اللاجئين الروانديين عودة مبكرة وبصورة آمنة من بلدان اللجوء. وبنفس هذه الروح، استبعدت المفوضية رسمياً من ولايتها جميع الروانديين الذين أدانته المحكمة الدولية المعنية برواندا. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تحدث العودة على نطاق كبير قبل إعادة جميع اللاجئين الروانديين إلى الوطن من بوروندي في تموز/يوليه، وقبل الإعادة الجماعية لنحو ٧٢٦ ٠٠٠ لاجئ رواندي إلى الوطن من زائير في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وحركة العودة الجماعية إلى الوطن من جمهورية تنزانيا المتحدة التي شملت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ رواندي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(أ) رواندا

١٠١- خلال عملية الإعادة الجماعية لنحو ٩٠٠ ٧٢٠ لاجئ رواندي إلى الوطن من كيفو الشمالية فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عملت المفوضية على ضمان صلاحية استخدام الممرات الإنسانية من نقاط الدخول إلى المجتمعات الأصلية للعائدين. وقد سمح التعاون الوثيق مع السلطات الرواندية بالتعجيل بإجراءات الدخول. وعلى الرغم من حجم وسرعة هذه الحركة، بالإضافة إلى عودة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي من جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تمكنت المفوضية، إلى جانب وكالات إنسانية أخرى، من وضع ترتيبات لاستقبال اللاجئين. وأثناء العودة الجماعية عن طريق "جيسيني" في تشرين الثاني/نوفمبر، فصل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل عن والديهم. وقد تمكنت المفوضية، هي وفعاليات معنية أخرى، من إعادة جمع شمل أكثر من نصف هؤلاء مع أسرهم خلال ٢٤ ساعة.

١٠٢- واستجابة للعودة الهائلة، قامت المفوضية في الحال بوزع موظفين إضافيين لكي يغطوا على نحو واف جميع جوانب عملية استقبال وإعادة إدماج هؤلاء العائدين. ووُزِعَ أيضاً مراقبون اضافيون للعائدين بغية توسيع نطاق الأنشطة في المجتمعات الأصلية، وزيادة قدرة المؤسسات الرواندية على دعم عملية إعادة الإدماج.

١٠٣- ونتيجة لهذه الأحداث، اجتاز برنامج المساعدة الخاص بالمفوضية في رواندا توسعاً جذرياً في الأنشطة، وكذلك تحولاً في التشديد في اتجاه أنشطة إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وتعتزم المفوضية ضمان استدامة القدرة الخاصة باستعادة العائدين على جميع المستويات (الحكومة المركزية والمقاطعات والمحليات). كما تعتزم تحقيق استجابة وافية لاحتياجات العائدين في مناطق إعادة توطينهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشمل المساعدة المقدمة محليات كاملة وستهدف إلى سد الفجوة بين المساعدة الطارئة والمساعدة الإنمائية.

١٠٤- كذلك ستواصل المفوضية الاضطلاع بمهمتها الخاصة بالرصد أثناء عام ١٩٩٧ لضمان ألا يخضع العائدون للتمييز ولضمان منحهم الحقوق الأساسية. وسيجري بذل جهود خاصة لمساعدة النساء فيما يتعلق بحقوقهن الخاصة بالتملكات، واحتياجاتهن الخاصة في مجال المأوى، والمساعدة القانونية لهن. وستقوم المفوضية أيضاً بتعزيز قدرات السلطات المركزية والمحلية عن طريق تمويل برامج الدعم المؤسسي وبناء القدرات.

(ب) زائير

١٠٥- أدى تدهور الحالة الأمنية في شرقي زائير طوال عام ١٩٩٦ وخاصة التدهور السريع للوضع الأمني في منطقة بوكافو وما حولها، إلى إجبار جميع الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة وإجبار المنظمات غير الحكومية على إخلاء بوكافو في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١٠٦- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أدى القتال الدائر في مخيم موغونغفا بين المتمردين وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة إلى حمل اللاجئين على الرحيل، فعاد معظمهم إلى رواندا. وبحلول نهاية

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان ٧٢٠ ٩٠٠ لاجئ قد وصلوا إلى رواندا، كان أكثر من نصف مليون منهم قد عادوا أثناء أول أربعة أيام من هذه الحركة.

١٠٧- أما اللاجئين المتبقون من مخيمات كيفو السابقة فقد تشتتوا وساروا غرباً في اتجاه كيسانغاني. وقد عثر في وقت لاحق على جزء من اللاجئين المتبقين، يبلغ نحو ٢٢٠ ٠٠٠ شخص، في مخيمات تينغي تينغي، وأميسي، وشابوندا، وأنشأت المفوضية مكتباً في كيسانغاني وبدأت برنامج مساعدة طارئة للنهوض بعملية الإعادة إلى الوطن.

١٠٨- ونتيجة للقتال بين تحالف القوى الديمقراطية من أجل التحرير والقوات الحكومية في كيسانغاني، فرّ إلى أوبوندو على الضفة الشرقية لنهر زائير نحو ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ من تينغي تينغي وأميسي وشابوندا. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت المفوضية ما زالت تواجه مشاكل شديدة في تحقيق إمكانية الوصول إلى اللاجئين في أوبوندو وأماكن أخرى في المنطقة. وقد وضعت خطة مسهبة لإعادة إلى الوطن وهي في طور التنفيذ. وتدعو هذه الخطة إلى إقامة شبكة من المحطات على الطرق ومراكز المرور العابر على طول الطرق الرئيسية لإعادة إلى الوطن يكون القصد منها اجتذاب مجموعة اللاجئين التي ظلت مختبئة أو ظلت تعيش في أوساط السكان المحليين لإخراجهم من الغابات والقرى المحلية. وتهدف هذه الخطة إلى تشجيع اللاجئين على تلقي المساعدة الطارئة والمساعدة الخاصة بالإعادة إلى الوطن. ويجري تطبيق برنامج إنساني لإعادة التأهيل في المناطق التي ترك فيها وجود مخيمات اللاجئين سابقاً أثراً سلبياً على الاقتصاد المحلي وعلى الهياكل الاقتصادية المحلية. وتعمل المفوضية مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تنفيذ هذا البرنامج.

(ج) جمهورية تنزانيا المتحدة

١٠٩- ظل الهدف الرئيسي للمفوضية خلال عام ١٩٩٦ هو النهوض بالعودة الطوعية إلى الوطن نهوضاً نشطاً، وفقاً للمقررات المتخذة في عدد من اجتماعات اللجان الثلاثية بين جمهورية تنزانيا المتحدة وحكومة رواندا والمفوضية. وعلى الرغم من هذه الجهود، اختار عدد محدود من اللاجئين الروانديين العودة خلال معظم عام ١٩٩٦. بيد أن السلطات في جمهورية تنزانيا المتحدة، وقد شجعتها العودة الهائلة إلى الوطن من زائير، قد أعلنت أن ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ هو الموعد النهائي لعودة جميع اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأت حركة العودة بتوجه آلاف اللاجئين من نغارا سيرا على الأقدام إلى رواندا. وهذه الحركة الهائلة من نغارا قد تبعها حركة مماثلة من كاراغوي، وبحلول أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ كانت الأغلبية الساحقة من اللاجئين الروانديين قد عادت إلى الوطن من جمهورية تنزانيا المتحدة. وكانت حالات ٥٠ لاجئاً رواندياً متبقياً موضع استعراض من جانب اللجنة الوطنية لتوافر الأهلية، وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ لم يكن يوجد أي لاجئين روانديين معترف بهم يتلقون المساعدة في المنطقة الغربية من جمهورية تنزانيا المتحدة.

١١٠- وقد استمر في عام ١٩٩٦ تدفق اللاجئين البورونديين إلى مركز نغارا، وهو التدفق الذي كان قد بدأ في أواخر عام ١٩٩٥. وقد احتاج الوافدون الجدد إلى مخيم جديد وإلى توسيع مخيم قائم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، بدأ تدفق ثانٍ للاجئين، اتجه هذه المرة إلى منطقة كيفوما. وبسبب الحالة الأمنية المتقلقلة في

بوروندي، ظلت الأهداف الرئيسية للمفوضية فيما يتعلق باللاجئين البورونديين هي ضمان حمايتهم، وتقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة إليهم.

١١١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بدأ اللاجئون الزائيريون أيضا في الوصول إلى منطقة كيغوما بمعدل يبلغ نحو ١ ٠٠٠ لاجئ في اليوم. وثمة مؤشرات تشير إلى أنه باستعادة الأمن في بعض أنحاء شرقي زائير، قد يختار اللاجئون الزائيريون العودة طوعية وقد وُضعت تبعا لذلك خطة للإعادة إلى الوطن.

١١٢- ونتيجة لهذه الأحداث، يوجد في الوقت الحاضر نحو ٣٧٥ ٠٠٠ لاجئ بوروندي ورواندي وزائيري في جمهورية تنزانيا المتحدة، منهم ٢٧٨ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي. ومن هذه المجموعة، فإن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ قد وصلوا إلى كيغوما أثناء الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٦ والشهرين الأولين من عام ١٩٩٧. أما مجموع اللاجئين الباقين وعددهم ١٠٥ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في منطقة نغارا فقد أعيد تجميعهم في مخيم واحد.

(د) أوغندا

١١٣- في بداية القتال، قام نحو ١٢ ٠٠٠ زائيري يعيشون بالقرب من الحدود الزائيرية الأوغندية وبعض اللاجئين الروانديين بالفرار إلى أوغندا وعبور الحدود إليها. وبينما وافقت الحكومة الأوغندية على تخصيص أراضٍ للوافدين الجدد، لم يُنقل منهم إلى موقع جديد أثناء عملية تغيير أماكنهم سوى ٩ ٠٠٠ شخص. ويُعتقد أن الباقين قد عادوا إلى زائير.

(هـ) المساعدة الإقليمية المقدمة في عام ١٩٩٦

١١٤- كان أحد العناصر الهامة في الاستراتيجية الإقليمية للمفوضية في عام ١٩٩٦ هو عملية الأعداد والتحديث المستمر لخطط الطوارئ التي تحدد إجمالاً كيف تستجيب المفوضية لحالات الطوارئ الجديدة. وقد احتفظت المفوضية بمخزون إقليمي للطوارئ، يقع في كامبالا بأوغندا، ونغارا بجمهورية تنزانيا المتحدة. بيد أنه بسبب أوجه النقص في التمويل، اضطرت المفوضية إلى إخراج مخزون من أجل البرنامج العادي، مما قلل من مخزون الطوارئ فهبط إلى مستوى يعادل ما يكفي لتغطية ما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٧، وعلى الرغم من العودة الهائلة للاجئين التي حدثت في أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، ما زالت توجد إمكانات كبيرة جدا لحدوث مزيد من الأزمات، سواء في بوروندي أو زائير أو رواندا. ولذلك فإن المفوضية قد قررت الإبقاء على استراتيجية مخزون الطوارئ، وسيجري في الأشهر القادمة شراء ووضع مواد غير غذائية لتلبية احتياجات ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

٥ - العمليات الخاصة بالجنوب الأفريقي

١١٥- في أنغولا، أدى التقدم البطيء في تنفيذ بروتوكول لوساكا إلى إعاقه تنفيذ الإعادة الطوعية المنظمة إلى الوطن. وفي ظل عدم وجود مؤشرات ملموسة خاصة ببناء الثقة في أنغولا، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية وجيش موحد، فإن المفوضية لم تروج أو تنظم العودة الطوعية إلى الوطن في عام ١٩٩٦. وبدلاً من

ذلك، فإنها قد ركزت اهتمامها على تعزيز المرافق الأساسية في مناطق العائدين وقدرات البناء من أجل استقبال العدد الكبير من اللاجئين المتوقع أن يصل متى تحسنت الأوضاع.

١١٦- وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فإن عددا هاما من حركات الانتقال الطوعية التلقائية قد حدث في عام ١٩٩٦، إذ عاد نحو ٥٩ ٠٠٠ لاجئ أنغولي إلى الوطن. وهذا يصل بالرقم الكلي للاجئين الأنغوليين الذين عادوا إلى الوطن منذ بدء عملية الإعادة إلى الوطن التي تتولاها المفوضية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أكثر من ٧٤ ٠٠٠ شخص. أما في بلدان اللجوء، وبصورة رئيسية في زامبيا وزائير، فقد تقدمت بصورة جيدة الأنشطة التحضيرية للإعادة الطوعية المنظمة المحتملة للاجئين إلى الوطن.

١١٧- ووجهت المفوضية نداءً في شباط/فبراير ١٩٩٧ لتدبير ٣٨,٢ مليون دولار لعملية الإعادة إلى الوطن لعام ١٩٩٧. فهذه السنة ستكون سنة حاسمة بالنسبة إلى أنغولا نظرا إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا قد انتهت في آذار/مارس. وقد تولت "حكومة وحدة وطنية ومصالحة" مهامها، كما كان متوقعا، في الشهر نفسه. وتأمل المفوضية وتتوخى أن يؤدي التقدم المستمر في عملية المصالحة إلى أن يكون من الممكن عودة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي خلال عام ١٩٩٧.

١١٨- ونتيجة للصراع الأخير في زائير، ظل عدد متزايد من اللاجئين يعبر الحدود إلى زامبيا. ومجموع عدد اللاجئين الذين سجلتهم الحكومة يبلغ حتى ١٥ شباط/فبراير ٣ ٤٠٠ لاجئ، وتصل أغلبية اللاجئين بالقوارب إلى مبولونغو، وهي الميناء الرئيسي في زامبيا على بحيرة تنجانيقا. وتشير الدراسات الاستقصائية الأولية إلى أن الوافدين يمثلون خليطا من اللاجئين والزائريين المشردين المارين مرورا عابرا إلى أماكن أخرى في لومومباشي. ووصل أيضا عدد صغير من الروانديين والبورونديين. وقد ساعدت المفوضية الحكومة على إقامة مركز مرور عابر في "ناتيندي"، وهي تبعد نحو ٢٣٠ كيلومترا عن مبولونغو، يتيح تسهيلات أفضل للاجئين ويغير موقعهم ليجعله بعيدا عن الحدود. ويقوم الصليب الأحمر الزامبي حاليا بتنفيذ برنامج المساعدة الذي يشمل التغذية والرعاية الصحية الأولية. ومع تصاعد القتال داخل زائير، تقوم المفوضية والحكومة بإعداد خطط طوارئ وتطوير قدرات محلية للاستجابة إلى تدفق واسع النطاق للاجئين، إن حدث ذلك.

١١٩- واتسم أواسط عام ١٩٩٦ بالاختتام الناجح لبرنامج الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج الذي أفاد أكثر من ١,٧ مليون لاجئ موزامبيقي عادوا إلى وطنهم من ستة بلدان لجوء في فترة ثلاث سنوات (١٩٩٣-١٩٩٦). ولجعل الإعادة الطوعية للاجئين الموزامبيقيين إلى الوطن حلا دائما حقا، قامت المفوضية بتنفيذ ١ ٥٧٥ مشروعاً سريع التأثير، وبصورة رئيسية في قطاعات المياه والصحة والنقل والتعليم، وذلك في محاولة للمساعدة في تعمير الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية التي دمرتها الحرب. ومن ثم جرى إصلاح شبكات توريد المياه، وأُعيد بناء العيادات الصحية، وجرى إصلاح الطرق والمدارس، وذلك لصالح كل من اللاجئين الموزامبيقيين والسكان المحليين، ومن أجل رعاية التعايش السلمي بين المجموعتين. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت إلى العائدين الموزامبيقيين بذور وأدوات زراعية بغية تمكينهم من إنتاج أغذية كافية لاستهلاكهم المحلي. وفي الوقت الذي انتهى فيه هذا البرنامج التابع للمفوضية في حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان يجري جني حصاد وفير بسبب الأمطار الجيدة، وكانت مساحات كبيرة مشمولة بالزراعة، كما كان يوجد سلام متواصل في البلد.

١٢٠- وكانت المفوضية في موزامبيق ملتزمة أيضا بضمان عملية انتقال سلسلة من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة، وتبرعت المفوضية في هذا الصدد بعدد من الأصول غير القابلة للإنفاق وذلك إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في موزامبيق والتي وافقت على مواصلة المشاريع التي استهلتها المفوضية.

١٢١- وتجدر ملاحظة أنه نتيجة للسلام المستمر في موزامبيق، وضعت المفوضية موضع التنفيذ الشرط الإيقافي بخصوص اللاجئين الموزامبيين والملاويين اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومن ثم فإن اللاجئين الموزامبيين والملاويين الذين قرروا البقاء في بلدان اللجوء لم يعودوا مؤهلين لتلقي المساعدة من المفوضية ولتلقى حمايتها بداهة.

١٢٢- ونظرا إلى ما ورد أعلاه فإن المفوضية ستعمل بصورة رئيسية، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مع أعداد صغيرة من اللاجئين الحضريين في ملاوي وزمبابوي وبوتسوانا وسوازيلند وناميبيا. أما في جنوب أفريقيا فإنه يوجد في الوقت الحاضر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ ملتمس لجوء من ٥٥ بلدا مختلفا. وقد قامت جنوب أفريقيا، بمساعدة تدريبية وبمشورة من المفوضية، بوضع إجراءات لتحديد مركز اللاجئين. وقد تلقى حتى الآن ٣ ٧٠٠ ملتمس لجوء مركز اللاجئين عن طريق هذه الإجراءات. ومن أجل النهوض باعتماد اللاجئين الحضريين على الذات، ومعظمهم ينتمون أصلا إلى رواندا وبوروندي وزائير وأنغولا، تقوم المفوضية الآن بالتركيز على أنشطة يمكن أن تساعد عملية اعتماد هؤلاء اللاجئين على الذات فيتجنبون بذلك أن يصبحوا معتمدين على المساعدة. واستنادا إلى التوصيات التي وضعها مؤخرا خبراء استشاريون، سيجري تشجيع الأنشطة المولدة للدخل وأنشطة التدريب المهني. وستناقش المكاتب الفرعية للمفوضية أيضا مع الحكومات المعنية إمكانيات الإدماج المحلي للاجئين الحضريين.

١٢٣- وفي ملاوي، ما زالت البيئة مصابة بأضرار شديدة نتيجة لوجود نحو ١,٣ مليون لاجئ موزامبيقي سابقا فيها. واستجابة لذلك، قامت المفوضية بدور إيجابي والتمست أموالا من المانحين لإصلاح البيئة. واستجاب عدة مانحين استجابة إيجابية وقد مكن ذلك المفوضية من إنشاء صندوق استئماني لإعادة التحريج وإعادة تأهيل القرى التي كانت فيما سبق تستضيف اللاجئين الموزامبيين.

١٢٤- ووقعت المفوضية على مذكرة تفاهم مع الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وسيركّز التعاون بين المفوضية وهذه الجماعة، في جملة أمور، على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الجنوب الأفريقي التي لها تأثير على الأسباب الجذرية لنزوح السكان عنوة وعلى حماية اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية، والبحث عن حلول دائمة.

هاء - التطورات الإقليمية في الأمريكتين

١٢٥- ثمة تطوران مهذا الطريق أمام إيجاد حلول نهائية لآخر مجموعة رئيسية من لاجئي أمريكا الوسطى بقيت في المنطقة بعد الانتهاء من عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. وهذان التطوران هما اختتام مفاوضات السلام بنجاح في غواتيمالا والتي توجت بالتوقيع على اتفاق سلام في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بعد ٣٦ عاما من النزاع الداخلي، وإطلاق خطة تثبيت للهجرة فيما يتعلق باللاجئين الفواتيماليين في المكسيك، بعد صدور إعلان عام عن الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٦.

١٢٦- وفي حين أن التطورات في أمريكا الوسطى والمكسيك مشجعة، فإن التوترات المتنامية في بلدان معينة من أمريكا الجنوبية، وخاصة عودة ظهور الأنشطة العسكرية المسلحة، تشير إلى وجود جيوب عدم استقرار خطيرة وإن كانت منعزلة يمكن أن تولّد أوضاع لاجئين جديدة.

١٢٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر ملتمسو اللجوء الأفراد، الذين ينتمون إلى خارج المنطقة، في الوصول إلى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصة في أمريكا الجنوبية. وهذه المجموعة من ملتسمي اللجوء تشكل تحديات لحكومات المنطقة وللمفوضية من حيث الحماية والمساعدة وتعيين الهوية وتنفيذ حلول دائمة وذلك بسبب مشاكل معينة، مثل الافتقار إلى وثائق شخصية، وعدم وجود أواصر صلة لغوية أو ثقافية.

١٢٨- وقد واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى جعل اتّباع منظور يراعي الجنسين هو التيار الرئيسي في جميع أرجاء المنطقة، وخاصة في المكسيك وأمريكا الوسطى، بهدف تعزيز الاسهامات المحددة للاجئين والعائدين، من رجال ونساء، في صياغة وتحقيق غايات وأهداف المجتمع المحلي. وقد أُولى اهتمام خاص للنساء اللاجئات والعائدات من أجل تشجيعهن على الاشتراك في المشاريع المنتجة وتنظيم المجتمع المحلي وتمكينهن من القيام بذلك، في محاولة لتيسير إدماجهن في المجتمع والاعتراف بهن كشريكات متساويات، كل في مجتمعهما المحلي الخاص بها.

١٢٩- وبلغ مجموع الالتزامات ١٧,٩ مليون دولار في هذه المنطقة في عام ١٩٩٦. أما عدد اللاجئين والعائدين والأشخاص الذين يهتمون المفوضية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي فقد بلغ أكثر من ١,٥ مليون شخص في نهاية عام ١٩٩٦. ومن بين هذا العدد، كان ما يقدر بـ ٤٧ ٠٠٠ شخص فقط يتلقون مساعدة كلاجئين، ونحو ٣٤ ٠٠٠ شخص يتلقونها كعائدين.

١ - العمليات الخاصة بأمريكا الشمالية

١٣٠- في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، سنت الولايات المتحدة الأمريكية تشريعا جديدا بشأن الهجرة يقيّد إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء. وينص القانون الجديد على الترحيل المعجّل به للأشخاص الذين يسعون إلى دخول الولايات المتحدة ممن يمتلكون وثائق مزورة أو لا يمتلكون أية وثائق، ما لم يكن بإمكانهم إثبات وجود خوف جدير بالتصديق من حدوث اضطهاد. ويشمل القانون أيضا أحكاما لتوسيع نطاق قائمة الجرائم التي تجعل الشخص غير مؤهل للتقدم بطلب للجوء وتحدد مهلة زمنية قدرها عام واحد لتقديم طلب لجوء. وتقوم دائرة الهجرة والتجنس التابعة للولايات المتحدة بوضع أنظمة وإجراءات لتنفيذ التشريع الجديد. وقد قدمت المفوضية تعليقات مسهبة، بشأن كل من التشريع الجديد والأنظمة المقترحة.

١٣١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أعلن وزير المواطنّة والهجرة في كندا تدابير جديدة تهدف إلى تنظيم مركز بعض اللاجئين المشمولين بالاتفاقية ممن لم يكن بمقدورهم أن يصبحوا مهاجرين حاليين (مقيمون دائمون) في كندا، بسبب افتقارهم إلى وثائق هوية شخصية كافية. ذلك أن اللاجئين المشمولين بالاتفاقية، إن لم يكن لديهم مركز المهاجر الحالّ، لا يتمتعون بالحق في إعادة جمع شمل الأسرة، ولا يكونون مؤهلين لتلقي وثائق سفر ويواجهون صعوبات أخرى فيما يتعلق بالاندماج في المجتمع الكندي. وسيؤدي إنشاء فئات لاجئي الاتفاقية غير الموثّقين (من ليست لديهم وثائق) في كندا إلى حل وضع اللاجئين الصوماليين والأفغان

الذين اعترف بهم كلاجئين على الأقل منذ خمس سنوات. أما لاجئو الاتفاقية من جنسيات أخرى فليسوا مؤهلين للتمتع بإجراءات لاجئي الاتفاقية غير الموثقين في كندا.

١٣٢- وقد أصدر مجلس الهجرة واللاجئين الكندي مبادئ توجيهية بشأن أصحاب المطالبات من اللاجئين الأطفال للاستجابة للاحتياجات الخاصة للأطفال الذين يمثلون أمام المجلس. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية واحدة من أشمل مجموعات المبادئ التوجيهية التي اعتمدها أي بلد يدير نظاما لتحديد وضع اللاجئين. وهذه المبادئ التوجيهية، التي بدأ سريان مفعولها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تنطبق على جميع أصحاب مطالبات اللجوء الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما.

٢ - العمليات الخاصة بأمريكا الوسطى والمكسيك

١٣٣- استمر الجزء الأعظم من أنشطة المفوضية في المكسيك وغواتيمالا يركز على اللاجئين والعائدين الغواتيماليين. وما زال نحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ غواتيمالي باقين في مخيمات ومستوطنات في المكسيك في الولايات الجنوبية الثلاث وهي تشياباس، وكامبيتشي، وكوينتانا رو. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧، أحرز تقدم كبير في تنفيذ خطة تثبيت الهجرة الخاصة باللاجئين الغواتيماليين. وبموجب هذه الخطة، فإن اللاجئين الغواتيماليين الموجودين في كامبيتشي وكوينتانا رو والذين يرغبون في البقاء في المكسيك يزودون بوثائق هجرة كما أن أولئك الذين لديهم أطفال مكسيكيون أو زوجات مكسيكية لديهم إمكانية التمتع بإجراءات التجنس المعجل بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدم رئيس المكسيك شخصيا أوراق تجنس لـ ٤٨ لاجئا غواتيماليا سابقا. وقدمت منذ ذلك الحين عدة مئات من الطلبات. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، كان أكثر من ٦٥ في المائة من أولئك الذين طلبوا وثيقة مهاجر قد حصلوا على واحدة تمكن حائزيها، بعد خمس سنوات، من التقدم بطلب للحصول على الإقامة الدائمة. وإن نسبة ١٢ في المائة تقريبا فقط من جميع أولئك الذين تقدموا بطلبات للحصول على وثائق لم يطلبوا وثائق المهاجر. وبالنظر إلى حالة الاندماج الفعلية المتقدمة كثيرا بالفعل للاجئين الغواتيماليين في هاتين الولايتين، فإن المساعدة المقدمة من المفوضية موجهة الآن بصورة رئيسية لرفع مستوى الهياكل التحتية للخدمات الأساسية في المستوطنات وحل مسألة سندات ملكية الأرض. وقد تم الدخول في اتفاق تمويلي بين الجماعة الأوروبية واللجنة المكسيكية لتقديم المعونة إلى اللاجئين من أجل إقامة مشروع انمائي إقليمي يستهدف كلا من اللاجئين الغواتيماليين والمجتمعات المحلية المكسيكية المجاورة في كامبيتشي وكوينتانا رو.

١٣٤- بيد أن اللاجئين في تشياباس (أي ثلثا مجموع حالات اللاجئين) لم يُمنحوا نفس المعاملة المؤقتة من حيث الهجرة التي مُنحت للاجئين في كامبيتشي وكوينتانا رو. وقد ظلوا يعتمدون على المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة، بصورة رئيسية في قطاعات الأغذية والصحة والتعليم، في انتظار تحديد حلول أطول أجلا لها مقومات البقاء.

١٣٥- وأثناء عام ١٩٩٦، عاد ما مجموعه ٤ ٠٨٦ لاجئا غواتيماليا إلى غواتيمالا، أغلبيتهم من المكسيك، مما ارتفع بمجموع عدد العائدين حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣٤ ١٨١ عائدا منذ أن بدأت حركات العودة إلى الوطن في عام ١٩٨٤. ومن هذا العدد، فإن ١٦ ٦٠٨ عائدين قد عادوا إلى الوطن على أساس فردي، و١٧ ٥٧٣ عائدا قد عادوا بصورة جماعية منذ البدء في حركات العودة الجماعية في عام ١٩٩٣. وانخفض عدد العائدين في عام ١٩٩٦ دون الاسقاطات الأولية، وليس من المتوقع أن يزداد عدد العائدين

في عام ١٩٩٧ بصورة يُعتد بها، على الرغم من التوقيع على اتفاق السلام. وما زالت المفوضية تدعم حركات العودة إلى الوطن وقد بدأت عملية إعادة إدماج اجتماعية - اقتصادية عن طريق البرامج السريعة التأثير القائمة على المجتمع المحلي. ويحدث حالياً تحول في التأكيد في أنشطة المفوضية بالمقارنة مع السنوات السابقة في ضوء أحكام اتفاق السلام بين حكومة غواتيمالا والوحدة الثورية الغواتيمالية، التي تنص على إطار جديد لتناول حالة السكان الذين اقتلَعوا من جذورهم، وأولويات جديدة للحكومات وقدراتها الاستيعابية، فضلاً عن آفاق لزيادة المشاركة في العمليات من جانب الوكالات الانمائية وفعاليات أخرى.

١٣٦- أما في باقي المنطقة الفرعية، باستثناء بليز، فقد تمثل الاتجاه الرئيسي لأنشطة المفوضية في العمل كعامل حفاز لتعزيز حقوق اللاجئين والعائدين وغيرهم من السكان الذين اقتلَعوا من جذورهم. وقد قُدِّم دعم لتعزيز الالتزامات والقدرات الوطنية الخاصة بإعلاء مبادئ اللجوء ومبادئ القانون الدولي الخاص باللاجئين. وقد زيد التعاون مع الكيانات الوطنية، ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بهدف إجمالي يتمثل في ضمان وجود أطر وآليات مؤسسية وطنية كافية لضمان حقوق ملتمسي اللجوء الأفراد ولتناول حالات اللاجئين الجدد المحتملة. ويجب أن يفرد بالذكر الخاص في هذا الصدد التوقيع على رسائل تفاهم بين المفوضية ومكاتب أمناء المظالم في كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا. وفي بليز، ما زال يجري تنفيذ برنامج سريع التأثير يرمي إلى تيسير الاندماج المحلي لعدة آلاف من لاجئي أمريكا الوسطى لم يختاروا العودة إلى الوطن.

١٣٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عُقد في سان خوسيه بكوستاريكا اجتماع مناظرة اقليمي بشأن حقوق الإنسان واللاجئين والهجرة في أمريكا الوسطى. وهذا الاجتماع، الذي دعا إلى عقده مجلس أمريكا الوسطى لأمناء مظالم حقوق الإنسان، قد نظمته بصورة مشتركة المفوضية ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد اعتمد هذا الاجتماع سلسلة من التوصيات وخطة عمل لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالسكان المقتلعين من جذورهم في أمريكا الوسطى. ودعا الاجتماع المفوضية والمنظمات الأخرى التي تتناول حالة السكان المقتلعين من جذورهم إلى تقديم الدعم التقني والمالي المتصل بالموضوع إلى مجلس أمريكا الوسطى لأمناء مظالم حقوق الإنسان من أجل تنفيذ هذه التوصيات تنفيذاً فعالاً.

١٣٨- وفي آذار/مارس ١٩٩٧، اشتركت المفوضية بصفة مراقب، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في المؤتمر الاقليمي الثاني المعني بالهجرة، الذي استضافته حكومة بنما. وهذا المؤتمر، الذي جمع ممثلين من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ودول أمريكا الوسطى الخمس وبليز وبنما، قد عُقد لتناول الظاهرة المعقدة الخاصة بالهجرة عن طريق اتباع نهج مشترك وشامل. واعتمد المؤتمر خطة عمل سلمت، في جملة أمور، بالاختلاف الجوهرى بين الحماية التي يتعين منحها للاجئين، طبقاً للقانون الدولي، وحقوق المهاجرين.

٣ - العمليات الخاصة بأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي

١٣٩- ظلت الحالة في منطقة الكاريبي مستقرة نسبياً، وما زال يجري رصدها عن كثب. وقد حدثت أثناء الفترة المستعرضة علامات على وجود قلاقل متنامية في هاييتي والجمهورية الدومينيكية. واستمرت المحاولات المبذولة من جانب مجموعات هاييتية وكوبية للوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان ذلك

بأعداد أصغر بالمقارنة مع ما حدث في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وتلقى عدد صغير من الهايتيين (٥٠) المساعدة من المفوضية في عام ١٩٩٦ للعودة إلى الوطن، بصورة رئيسية من الجمهورية الدومينيكية.

١٤٠- وكان يوجد في المنطقة بأسرها ما يقدر بـ ٩٠٠ ٥٠ لاجئ وشخص يهتم المفوضية، استفاد من بينهم نحو ٧ ١٠٠ فقط من المساعدة المقدمة من المفوضية. وإن الاتجاه الملحوظ في عمليات وصول ملتمسي اللجوء، بمن فيهم أولئك القادمون من البلدان الواقعة خارج المنطقة قد اتسم بحدوث استقرار، وخاصة في البرازيل. كذلك فإن البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية التي لديها مشاكل كبيرة في مجال النزوح الداخلي كانت أيضا مصدر هجرة إلى الخارج، وإن كان ذلك بأعداد صغيرة.

١٤١- وقد ظل تركيز أنشطة المفوضية في المنطقة ينصب على تعزيز مفهوم إيجاد إطار مؤسسي دولي للحماية بوصفه مفتاحا لكل من الحلول دون نشوء المشكلة وإيجاد حلول دائمة. وقد ووصل في هذا الصدد إصدار تشريعات بشأن اللاجئين وإدخال تحسينات على التشريعات القائمة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أصدرت شيلي مرسوما يعدّل الفصل المتعلق باللاجئين من قانون الهجرة الذي يرجع إلى عام ١٩٧٥. وفي البرازيل، يوجد مشروع قانون بشأن اللاجئين ينتظر الموافقة النهائية عليه من مجلس الشيوخ بعد أن وافق عليه الكونغرس. وتعمل حكومتا أوروغواي وباراغواي بشأن مشاريع قوانين بخصوص اللاجئين. وظلت المفوضية تعمل أيضا بنشاط، وهي تضع في الحسبان الاتجاهات الراهنة للتكامل الاقتصادي والسياسي، على تنسيق السياسات المتعلقة باللاجئين وتحقيق التناسق في التشريعات والإجراءات في هذا الصدد.

١٤٢- وقد حضرت المفوضية مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي السادس الذي عُقد في سانتياغو، بشيلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان موضوع اجتماع القمة هو الحكم الهادف إلى تحقيق ديمقراطية تتسم بالكفاءة وتقوم على المشاركة. وهذه القمة قد سبقت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، باجتماع تحضيرى بشأن اللجوء عُقد في مونتيفيديو، بأوروغواي، اشتركت فيه المفوضية بصفة مراقب. وقد استشهد على نحو نشط طوال الاجتماع بكلمات المفوضية في المناقشات المتعلقة بعدة بنود من جدول الأعمال، كانت تتصل بمبادئ الحماية الدولية وكذلك في المناقشات المتعلقة بأنشطة المفوضية في أمريكا اللاتينية. ويسلم الاعلان الختامي للمؤتمر بأهمية اللجوء كممارسة دولية بينما يؤكد في الوقت نفسه على أهمية اتفاقية عام ١٩٧٥ وبروتوكول عام ١٩٦٧.

واو - التطورات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١- العمليات في جنوب آسيا

١٤٣- العودة الطوعية إلى الوطن من بنغلاديش إلى ميانمار هي الآن في مرحلتها النهائية بالرغم من التأخير الناشئ أساساً عن محدودية الأذون. وقد أكدت سلطات ميانمار التزامها بعملية نقل تامة واسعة النطاق بنهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧. ومن غير المتوقع أن يعود جميع الباقين في مخيمات في بنغلاديش والبالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص، والمحادثات مستمرة بين السلطات المعنية لضمان إيجاد حل دائم لمن يبقى منهم. وفي منتصف آذار/مارس ١٩٩٧، كان قد عاد قرابة ٢٣٠ ٠٠٠ مسلم كانوا يقيمون في السابق في ولاية راخين.

١٤٤- وتواصل المفوضية توسيع وتكثيف نطاق رصدها للعائدين والسكان المسلمين بوجه عام في شمال ولاية راخين. وهذا الرصد يوازي تنفيذ مشاريع صغيرة لتقديم المساعدة الهدف منها منح الاستقرار للفئات الضعيفة اقتصادياً، لا سيما الأسر التي توجد على رأسها إناث والأسر التي لا تملك أرضاً. ولا تخضع المفوضية لأية قيود في الوصول إلى العائدين بمن فيهم المحتجزون، ويستطيع موظفو المفوضية السفر إلى جميع المناطق التي يجري فيها الاضطلاع بأنشطة تقديم المساعدة. وقد أجلت المفوضية انسحابها من المنطقة إلى نهاية عام ١٩٩٨، وهو الوقت الذي تأمل في أن يكون قد قام فيه عدد أكبر من الآليات ذات الوجهة الإنمائية التي ترمي إلى ضمان الاستمرارية لعملية إقامة الاستقرار.

١٤٥- ومنذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، لم تقع في صفوف التاميل السريلانكيين أي حركة للعودة الطوعية إلى الوطن من الهند بسبب انهيار محادثات السلام واستئناف النزاع بين السلطات العسكرية السريلانكية ونمور تحرير التاميل إيلام. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، افتتح مكتب ميدان في كيلينوتشي لتيسير حضور المفوضية في منطقة يوجد فيها عدد كبير من الأشخاص المشردين داخلياً. وفي منتصف عام ١٩٩٦، استمر النزاع في التصاعد فأدى إلى إجلاء موظفي المفوضية من كيلينوتشي إلى مالا في منطقة فاني. وخلال عام ١٩٩٦، جرى توفير المأوى وتقديم المساعدة الفورية إلى أكثر من ٦ ٠٠٠ من العائدين في وقت سابق من الهند ونحو ١٥ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً وذلك في مراكز الإغاثة المفتوحة ومراكز العبور، واستفاد ما بين ١٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً، بمن فيهم العائدون في وقت سابق من الهند، من المشاريع الصغيرة القائمة في المجتمع المحلي والممولة من المفوضية. وقبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧، وصل إلى مركز الإغاثة المفتوحة في مادو وإلى مركز الإغاثة المفتوحة الفرعي في بالامبيدي أكثر من ١٨ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين حديثاً، كما وصل إلى تاميل نادو في الهند ما يزيد على ٧ ٦٠٠ شخص منذ منتصف عام ١٩٩٦. ويجري إيواؤهم في معسكرات قائمة تديرها الحكومة.

١٤٦- وفي إطار تعزيز الاعتماد على الذات، أدى ترشيح برنامج تقديم المساعدة في الهند لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء (معظمهم من الأفغان) إلى انخفاض في عدد الذين يتلقون المساعدة فلم يعد عددهم يتجاوز ١٠ ٠٠٠ شخص إلا قليلاً بنهاية عام ١٩٩٦، ويتوخى إحداث مزيد من التخفيض بحيث يبلغ ذلك الرقم نحو ٨ ٠٠٠ مستفيد خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧. وقد أدت التطورات الأخيرة في أفغانستان إلى وصول عدد ضئيل من الأشخاص الجدد إلى نيودلهي. وفي تطورات أخرى خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت المفوضية بتوسيع نطاق أنشطتها في مجال تعزيز ونشر قانون اللجوء في الهند، وشملت هذه الأنشطة العديد من الهيئات الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية.

١٤٧- ولم تقع أية تطورات بارزة في حالة نحو ٩١ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء البوتانيين في نيبال. وفي الجولة السابعة من المحادثات الثنائية بين بوتان ونيبال في نيسان/أبريل ١٩٩٦، اتفقت الحكومتان على مواصلة المشاورات الثنائية. وكررت المفوضية الإعراب عن استعدادها لدعم تنفيذ التدابير التي قد تتفق عليها الحكومتان للتوصل إلى حلول دائمة لهؤلاء الناس. وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦، قامت منظمات اللاجئين بتنظيم عدد من التظاهرات والمسيرات التماساً للدعم لعودتهم إلى بوتان.

٢- العمليات في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١٤٨- استعرضت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية، في اجتماعها السابع والأخير المعقود في جنيف في يومي ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٩٦، ما أُحرز من إنجازات في خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية منذ اعتماد هذه الخطة في عام ١٩٨٩. ولاحظت اللجنة بعين الرضا النجاح في بلوغ أهداف خطة العمل الشاملة. فقد تَوَقَّضَت فعلياً عمليات المغادرة السرية من بلدان المنشأ، وتمت المحافظة على مبدأ اللجوء، وتم الأخذ بإجراءات تدقيق فعالة في بلدان اللجوء الأول مما يسرّ إعادة توطين اللاجئين المعترف بهم في بلد ثالث وإعادة الأشخاص الذين لم يستوفوا معايير وضع اللاجئين المقبولة دولياً إلى بلدانهم الأصلية. ولذلك أعلنت اللجنة التوجيهية الإنجاز الرسمي لخطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية في بلدان اللجوء الأول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وذلك اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مشيرة إلى وجود حاجة إلى وقت أطول لإيجاد حلول لعدد أكبر من ذلك نسبياً في هونغ كونغ.

١٤٩- وخلال عام ١٩٩٦، أُعيد ما مجموعه ٢١٧ ٢٩ فييتنامياً يعتبرون غير لاجئين إلى بلدانهم الأصلي. ووفقاً لاستنتاجات اللجنة التوجيهية، أوقفت المفوضية تدريجياً تقديم المساعدة إلى مخيمات اللجوء الأول في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وذلك على نحو يتناسب ومعدل العودة إلى الوطن مما أدى إلى إغلاق مخيمات في ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا. وقررت حكومة الفلبين السماح لنحو ١٦ ٠٠٠ فييتنامي ممن يعتبرون من غير اللاجئين بالبقاء في البلاد بانتظار عودتهم إلى وطنهم في المستقبل أو في انتظار التوصل إلى حلول أخرى. وقد أغلقت تايلند في شباط/فبراير ١٩٩٧ المخيم الموجود لديها للفيتناميين الذين يعتبرون من غير اللاجئين. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٧، بلغ عدد الذين أُعيد توطينهم في بلد ثالث ما مجموعه ٣١٥ ٧٥٥ لاجئاً فييتنامياً وذلك منذ عام ١٩٧٥، ثم عاد إلى الوطن ما يزيد عن ١٠٦ ٠٠٠ فييتنامي من غير اللاجئين في إطار خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية، وبذلك انخفض عدد غير اللاجئين في هونغ كونغ انخفاضاً كبيراً فبلغ ١٤٩ ٤ شخصاً في مرحلة ما بعد الخطة الشاملة، ورفض طلب نحو ١٦٠ شخصاً آخر لأنهم يعتبرون من مواطني أماكن أخرى. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٧، كان قد بقي في المنطقة ٤٣٢ ١ لاجئاً فييتنامياً من مرحلة ما قبل خطة العمل الشاملة يعتبرون ممن استوفوا معايير اللجوء، منهم ٣٤٥ ١ في هونغ كونغ. وطلبت المفوضية من جديد إلى بلدان ثالثة إتاحة الفرصة لإعادة التوطين لآخر اللاجئين الفيتناميين الذين لا يزالون بحاجة إلى حل دائم.

١٥٠- وخلال عام ١٩٩٦، واصلت المفوضية تقديم منح العودة إلى الوطن لغير اللاجئين الذين يعودون طوعاً إلى فييت نام، وقدمت الدعم لمشاريع صغيرة لمنفعة المجتمعات المحلية للعائدين تضمنت إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية في المدارس والمستوصفات والجسور وبناء الطرق. وواصلت المفوضية أيضاً رصد رفاه العائدين.

١٥١- وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٧ كان ٣١٠ ٢٧ لاوسيين قد عادوا طواعية إلى بلدانهم الأصلي منذ عام ١٩٨١. وعاد نحو ٢٦٠ لاوسياً إلى وطنهم خلال عام ١٩٩٦، منهم ٢٣٥ عائداً من الصين. وبالرغم من أن العودة الطوعية إلى الوطن من تايلند إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد توقفت فعلاً خلال عام ١٩٩٦، إلا أنه تمت الموافقة على إعادة توطين قرابة ٣٠ ٠٠٠ لاوسي. ونتيجة لذلك، انخفض انخفاضاً كبيراً عدد السكان المتبقين في مخيم بان نافو والمحتاجين إلى حلول دائمة، إذ بلغ عدد هؤلاء نحو ١ ٥٠٠ فرد. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، أعلنت حكومة تايلند عزمها على إغلاق مخيم بان نافو بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

كما أعلنت حكومتا تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الاجتماع الفني الثلاثي المعقود في آذار/مارس ١٩٩٧ عزمهما على التوصل إلى حلول للسكان الباقين في مخيم بان نافو بحلول ذلك التاريخ.

١٥٢- وخلال عام ١٩٩٧ ستواصل المفوضية تقديم منح العودة إلى الوطن للعائدين اللاوسيين، وسوف تساعد في إدماجهم في القرى ومواقع الاستيطان الريفية القائمة. وسوف تولي انتباهاً خاصاً للعائدين الذين يعتبرون عرضة للخطر، بمن فيهم المدمنون على المخدرات والمسنون والأسر التي تعيلها ربات البيوت.

١٥٣- وخلال عام ١٩٩٦، أُعيد ما مجموعه ٤٢٦ كمبوديا إلى وطنهم الأصلي، وعاد معظمهم من اندونيسيا بمساعدة من المفوضية. وقد أنهت المفوضية على مراحل أنشطتها في مجال تقديم المساعدة للعائدين الكمبوديين خلال عام ١٩٩٦، وسوف تركز خلال عام ١٩٩٧ على الدعوة لقانون اللجوء وتعزيزه وعلى تقديم المساعدة إلى طالبي اللجوء واللاجئين. وأصبح المكتب الموجود في فنوم بن مكتباً للارتباط في إطار المكتب الإقليمي للمفوضية في بانكوك اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٥٤- وأفادت السلطات الصينية بأن عدد لاجئي الهند الصينية الموجودين في الصين والبالغ عددهم ٢٨٨ ٠٠٠ لاجئ يضم عدداً يبلغ ١٥ ٠٠٠ لاجئ يرغبون في العودة إلى وطنهم في فيت نام. وبالتعاون مع الحكومات المعنية، بدأ إجراء مسح لعينة من اللاجئين بهدف وضع تقدير أدق لعدد اللاجئين الذين قد يرغبون في العودة إلى بلدهم الأصلي. وتتركز المساعدة المقدمة من المفوضية أساساً على التوطين المحلي لهذا العدد من الناس من خلال آلية للاعتمادات الدائرة ترمي إلى إيجاد فرص عمل للاجئين.

١٥٥- وفي نهاية ١٩٩٦، بلغ عدد اللاجئين من ميانمار الذين يقيمون على طول الحدود بين ميانمار وتايلند نحو ١٠١ ٠٠٠، منهم نحو ٧٩ ٠٠٠ كايين، و١١ ٠٠٠ من قرابة ١١ كاريني. وظل هؤلاء السكان يتلقون المساعدة من حكومة تايلند و/أو مجموعة الحدود البورمية التي تتألف من خمس منظمات غير حكومية. واضطلع موظفو المفوضية في بانكوك ببعثات متكررة إلى المناطق الحدودية لرصد رعاية هؤلاء السكان. وقد تدهورت الحالة الأمنية للكايين في أوائل عام ١٩٩٧، في أعقاب تصعيد الأعمال العسكرية داخل ميانمار، والإغارة على المخيمات في تايلند مما أدى إلى مزيد من النزوح على جانبي الحدود وإلى وصول بضعة آلاف من اللاجئين الجدد إلى تايلند. وسوف تواصل المفوضية سعيها إلى تحسين أمن وحماية الأقليات الإثنية الميانمارية في تايلند.

١٥٦- اتخذت مبادرتان إقليميتان رئيسيتان خلال عام ١٩٩٦ لتعزيز ونشر قانون اللاجئين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتشاركت حكومة استراليا والمفوضية في استضافة مؤتمر معني بالنهج الإقليمية إزاء اللاجئين والمشردين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ عقد في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وحضره ممثلون عن ٢٦ بلداً. وشدد المؤتمر على التبادل غير الرسمي للتجارب وتحديد الاتجاهات. ومن المتوقع استكشاف بعض المسائل الموضوعية التي تهم المنطقة ككل في اجتماعات المتابعة التي سوف تعقد في المنطقة خلال عام ١٩٩٧. أما الحلقة الدراسية التذكارية المعنية باللاجئين التي شاركت في تنظيمها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية والمفوضية والتي عقدت في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في مانيل بالفلبين، فقد حضرها ممثلون عن ٢٢ حكومة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وركزت هذه الحلقة الدراسية على "مبادئ بانكوك" التي كانت قد وضعتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في عام ١٩٦٦ بهدف استكمال هذه المبادئ في ضوء تجارب المناطق المعنية

خلال الثلاثين سنة الماضية. أما مسائل تعريف اللاجئين، واللجوء، والحلول، وتقاسم الأعباء التي أثّرت في مانيلا فسوف يستمر النظر فيها في الدورة العادية القادمة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية التي سوف تعقد في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو ١٩٩٧.

زاي - التطورات الإقليمية في أوروبا

١٥٧- إحدى النقاط الرئيسية التي تركزت عليها أنشطة المفوضية في أوروبا في الفترة قيد الاستعراض الأعداد لمؤتمر إقليمي يتناول مشاكل اللاجئين، والمشردين، وغيرهم من فئات الأشخاص المعرضين للتشرد غير الطوعي، والعائدين في بلدان كمنولث الدول المستقلة وفي دول معنية مجاورة. وفي أوروبا الغربية، استعرض عدد من البلدان وضع الأشخاص المشمولين بالحماية المؤقتة في أعقاب التوقيع على اتفاق دايتون. وقد شهد العدد الإجمالي لطالبي اللجوء في بلدان جنوب غرب أوروبا زيادة طفيفة. وتواصل المفوضية عن كثب رصد قيام الاتحادات الأوروبية بالتنسيق بين التشريعات والسياسات الوطنية في أوروبا الغربية، وصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ورقة عن الموقف العام من المؤتمر الحكومي الدولي لعام ١٩٩٦ المعني بتنقيح معاهدة ماسترخت. وكانت مشاركة المفوضية مشاركة وثيقة في العمليات التشريعية في أوروبا الوسطى سمة من السمات الرئيسية لأنشطتها في هذه المنطقة. كما كان من سمات أنشطة المفوضية في أوروبا الوسطى أيضاً التحول التدريجي من التدريب وبناء المؤسسات إلى البرامج المتصلة بالإدماج. وأما التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في الشيشان (الاتحاد الروسي) في آب/أغسطس ١٩٩٦ والتطورات السياسية في القوقاز فقد اقتضت مواصلة المساعدات والبرامج الغوثية في هذه المنطقة.

١- مؤتمر كمنولث الدول المستقلة

١٥٨- في سياق النهج الإقليمية والشاملة عقدت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمراً في جنيف في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ لتناول مشكلة اللاجئين، والمشردين، وغيرهم من المشردين قسراً والعائدين في بلدان كمنولث الدول المستقلة والدول المجاورة المعنية. وحاول هذا المؤتمر معالجة التنقلات غير الطوعية المحتملة وكذلك عمليات التشريد السابقة والجارية في تلك المنطقة. واعتمد المؤتمر برنامج عمل ينص على تدابير عملية تستند إلى نهج شامل يضع في اعتباره قواعد ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ونتيجة لذلك المؤتمر، تتضمن أنشطة المفوضية الآن في المنطقة المساعدة في حل مشاكل "المبعدين سابقاً" و"الأشخاص الذين ينتقلون قسراً"، وهما الفئتان اللتان ركّز عليهما المؤتمر بوصفهما مبعثاً للقلق.

١٥٩- ووضعت في الميدان خطط وطنية للتنفيذ لعام ١٩٩٧ بالاشتراك مع الحكومات المعنية، وتشير هذه الخطط إلى أولويات حكومات كمنولث الدول المستقلة ودور كل من الفاعليات المختلفة. وشكلت هذه الخطط الأساس لبرامج المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٧ التي قدمت بصفة مشتركة في نداء لتقديم الأموال أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢- العمليات في أوروبا الغربية

١٦٠- شهدت أوروبا الغربية منذ عام ١٩٩٢ إتجاهاً تنازلياً في عدد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى هذا الجزء من المنطقة. وتشير الأرقام المتوفرة إلى أن نحو ٢٥٠ ٠٠٠ طالب لجوء قد وصلوا خلال عام ١٩٩٦، وهذا العدد يقل إجمالاً بنسبة ١٠ في المائة تقريباً عنه في عام ١٩٩٥. غير أن نمط الوصول يختلف من بلد إلى آخر من بلدان المنطقة وليس واحداً، فشهدت بعض البلدان زيادة في عدد الطلبات المقدمة في عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع عددها في عام ١٩٩٥ رغم أن معظم البلدان شهد انخفاضاً كبيراً في عدد الطلبات.

١٦١- يبدو أن عملية تحقيق الانسجام بين السياسات في مجال اللجوء واللاجئين التي تضطلع بها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد فقدت شيئاً من قوتها الدافعة في عام ١٩٩٦ وذلك في أعقاب الموقف الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تحقيق الانسجام مع المادة ١ ألف من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١. وتواصل المفوضية المشاركة في حوار غير رسمي بشأن المسائل المتصلة باللجوء واللاجئين، وقامت خلال عام ١٩٩٦ بالمساهمة في هذه العملية في مجالات مثل معاملة طالبي اللجوء من القاصرين الذين لا مرافق لهم وشروط استقبال طالبي اللجوء. وتعتبر المفوضية المؤتمر الحكومي الدولي للاتحاد الأوروبي المعقود في عام ١٩٩٦ منبراً يمكن أن تؤدي المناقشات التي تدور فيه بشأن مستقبل سياسة اللجوء في الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة إيجابية. وقد بعثت المفوضية بآرائها إلى الدول الأعضاء وإلى أجهزة الاتحاد الأوروبي.

١٦٢- ورحبت المفوضية بتصديق استونيا وليتوانيا على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ في الربع الأول من عام ١٩٩٧ مما يشكل دليلاً على الأعمال الجارية التي تضطلع بها المفوضية في دول البلطيق بهدف إيجاد نظام لطالبي اللجوء واللاجئين يستند إلى المعايير الدولية.

١٦٣- بالرغم من حركة العودة الكبيرة من البلدان الأوروبية المضيفة إلى البوسنة والهرسك واشتداد هذه الحركة خلال أشهر الصيف في عام ١٩٩٦ إلا أن هذه الحركة كانت دون الحجم الذي كان متوقعاً لها في البداية بكثير. وقد توصل عدد من بلدان أوروبا الغربية إلى مبادرة هامة ترمي إلى تيسير السفر بدون تأشيرة للاجئين الذين يمرون عبر هذه البلدان إلى البوسنة والهرسك، مما يسرّ كثيراً حركة العودة إلى البوسنة والهرسك.

١٦٤- الاتجاه الاستراتيجي للمفوضية في أوروبا الغربية هو نحو التقليل التدريجي للبرامج وتحويل الموارد إلى منطقة البلطيق وكمنولث الدول المستقلة. وسوف تولى الأولوية في أوروبا الغربية لمجالات الدعوة والتوعية والتدريب وبناء الشبكات، وسوف تقلّل أنشطة تقديم المساعدة لأنها تعتبر مسؤولية وطنية للدول المعنية. ولا تزال المفوضية تعتبر الصلات بالمؤسسات في أوروبا أمراً ذا أولوية، وهذا ما يظهره افتتاح مكتب في ستراسبورغ لتعزيز العلاقات مع مجلس أوروبا.

٣- العمليات في أوروبا الوسطى

١٦٥- وفي أوروبا الوسطى، واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى التأثير في العمليات التشريعية بهدف وضع إجراءات نزيهة وفي المتناول لتحديد من هو اللاجئ. وقد سعت المفوضية إلى مساعدة الحكومات في

بناء المؤسسات والقدرات من خلال التدريب والمساعدة المحدودة في البلدان التي لا تزال فيها الهياكل الوطنية لإجراءات تحديد مركز اللاجئين في مرحلة أولية أو بحاجة إلى مزيد من التطوير. وواصلت المفوضية أيضاً جهودها لتحسيس جميع الدول المعنية بأهمية تناول مسألة إدماج اللاجئين في أوروبا الوسطى على نحو شامل. وفي سبيل هذا الهدف، نظمت المفوضية سلسلة من الحلقات الدراسية مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين كبار.

١٦٦- وفي أيار/مايو ١٩٩٦، أدخل برلمان الجمهورية التشيكية تعديلاً جديداً على قانون اللاجئين الحالي حذف بموجبه نص القانون الذي يحدد فترة مركز اللاجئ بمدة خمس سنوات كحد أقصى، مما أتاح للاجئين المعترف بأنهم لا جئيين فرصة التقدم بطلب الحصول على الجنسية التشيكية بعد خمس سنوات من الإقامة في الجمهورية التشيكية. وواصلت المفوضية أيضاً الرصد على نحو وثيق للتطورات في التشريعات المتصلة بانعدام الجنسية والمواطنة والجنسية في الجمهورية التشيكية وفي سلوفاكيا. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، وافق برلمان الجمهورية التشيكية على تعديل لقانون اللاجئين الحالي. وفي أعقاب هذا التعديل، أقامت المفوضية بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية مشروعاً يرمي إلى تقديم المشورة والتوجيه الإداري للأفراد الذين يمرون في مرحلة استيفاء الشروط القانونية لمواطنيتهم التشيكية. ويستفيد من هذا المشروع الآن ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص معظمهم من الأطفال الموجودين تحت الرعاية وقيد الاحتجاز.

١٦٧- وفي رومانيا، يعتبر نظام اللجوء راسخاً في القانون المحلي منذ نُشر القانون المتصل بوضع اللاجئين ونظام اللجوء في رومانيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وبدء نفاذه في أيار/مايو ١٩٩٦. وشاركت المفوضية مشاركة نشطة في كل مرحلة من مراحل تطور هذا التشريع الجديد. وفي تطورات مماثلة في بولندا وهنغاريا وسلوفاكيا، كانت المفوضية نشطة في تقديم المشورة طوال كل عملية من عمليات وضع تشريع وطني يحكم اللجوء والأجانب واللاجئين.

١٦٨- ونتيجة للعودة إلى الوطن وإعادة التوطين للبوسنيين الذين كانوا في هنغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبلغاريا، انخفض عدد لاجئي الأمر الواقع. ومع ذلك، زاد عدد طالبي اللجوء في بولندا زيادة بلغت ٣٠٠ ٢ شخص خلال عام ١٩٩٦ مما شكل ضغطاً كبيراً على السلطات المعنية باللاجئين المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئ. أما مركز الحماية المؤقتة للبوسنيين في النمسا فقد تم تمديده لمدة سنة أخرى وأعيد تعريفه تعريفاً يسمح بشمول بعض الأفراد الذين لا يتمتعون بمركز قانوني. وفي الجمهورية التشيكية، تطرح حلول بديلة في الوقت الحاضر على لاجئي الأمر الواقع الذين يختارون البقاء ولا يستطيعون العودة إلى البوسنة والهرسك.

١٦٩- لا يزال نقص المساكن معقولة الإيجار يشكل عقبة في وجه الإدماج السريع لطالبي اللجوء واللاجئين في البنية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المضيفة، ويميل إلى تشجيع الانتقال إلى أوروبا الغربية. وفي مساعيها الرامية إلى مساعدة الحكومات في أوروبا الوسطى بدأت المفوضية بتحسيس المؤسسات، مثل برنامج الاتحاد الأوروبي لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى المشاركة في الاتحاد وصندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس أوروبا، بالحاجة إلى معالجة جوانب معينة من جوانب اللجوء غير المشمولة في ولاية المفوضية.

٤- العمليات في أوروبا الشرقية

١٧٠- يرمي برنامج المفوضية لتقديم المساعدة في أرمينيا إلى دعم توطين نحو ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ في البلد ممن تعتبرهم الحكومة عرضة للخطر بصفة خاصة. والمساعدة المقدمة تساهم في تخفيف حدة الفقر، وتشجيع التعليم، وتحسين الظروف الصحية، لا سيما للمسنين والنساء والأطفال. وإضافة إلى ذلك، تشجع المفوضية وضع إجراءات قانونية تسمح للاجئين بالحصول على الجنسية الأرمنية وفقاً لسياسة الحكومة في الإدماج.

١٧١- ويتناول برنامج المفوضية في أذربيجان حاجات فئة مستهدفة يبلغ عدد أفرادها ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد داخلياً اعتبروا من الفئات المعرضة للخطر. وإضافة إلى ذلك، تتعاون المفوضية في إطار مشترك بين الوكالات مع لجنة الدولة لإعمار وتأهيل المناطق المحررة التي أنشئت مؤخراً وسوف تواصل تقديم المساعدة إلى العائدين في منطقتي فيزولي وأغدام لمساعدتهم في الاستقرار في مناطقهم الأصلية التي عادوا إليها من تلقاء أنفسهم.

١٧٢- وفي جورجيا تقوم المفوضية حالياً بمساعدة نحو ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين جاءت أغليبيتهم العظمى من أبخازيا وأقلهم من ذلك من أوسيتيا الجنوبية. واعتمدت المفوضية نهجا ذا اتجاهين لتيسير الإقامة المؤقتة وتشجيع الاعتماد على الذات للمشردين الذين لا يستطيعون توكي العودة إلى مناطقهم الأصلية في المستقبل المنظور. ويهدف هذا النهج أيضا إلى إيجاد الظروف المناسبة للعودة إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين يقررون العودة، وذلك بالتعاون على نحو وثيق مع جميع السلطات المعنية. وإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية الدعم للهيئات الإدارية والتشريعية الحكومية لمساعدتها في معالجة مسائل الهجرة واللجوء معالجة تتسم بالكفاءة.

١٧٣- وفي بيلاروس، ساعدت المفوضية الحكومة في تطبيق قانون اللاجئين الحالي وفي وضع إجراء موثوق ونزيه لتحديد مركز اللاجئين. وفي سبيل ذلك، تعزز المفوضية بنشاط بناء القدرة داخل الإدارة العامة ولدى الفاعليات المستقلة مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. وتقدم المساعدة أيضا إلى الحكومة بغية المساهمة في إنشاء مراكز استقبال لاستيعاب اللاجئين وطالبي اللجوء في ظروف مقبولة في انتظار التوصل إلى حلول دائمة.

١٧٤- وتنوي المفوضية فتح مكتب في شيريناو بمولدوفا في عام ١٩٩٧ للمساعدة في مسائل اللاجئين وزيادة الوعي بها في المؤسسات الحكومية المعنية بمسائل الهجرة. وتنوي المفوضية أيضا إقامة نظام رصد للأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية وذلك في سياق تدفق اللاجئين عبر هذا البلد، وتقييم الأخطار التي تواجه المشردين من ترانسنيستر واللاجئين الذين ينتظرون حلاً دائماً.

١٧٥- وفي أعقاب التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في آب/أغسطس ١٩٩٦، جرت انتخابات رئاسية في الشيشان (الاتحاد الروسي) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبعد مقتل ستة موظفين دوليين من لجنة الصليب الأحمر الدولية في ذلك الشهر، أوقفت أنشطة المفوضية لتقديم المساعدة في مناطق الحدود لأسباب أمنية، ولكنها استمرت في المناطق المجاورة من خلال شركاء التنفيذ المحليين وفي إطار الحدود التي تفرضها التهديدات الموجهة للعاملين في تقديم المعونة. وصدر في نيسان/أبريل ١٩٩٦ نداء موحد مشترك بين

الوكالات لأجل الأشخاص المشردين نتيجة للحالة الطارئة في الشيشان (الاتحاد الروسي) الغرض منه تغطية الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وصدر نداء آخر في شباط/فبراير ١٩٩٧ لتغطية الفترة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ يستفيد منه ٧٥ ٠٠٠ مشرد من الشيشان (الاتحاد الروسي).

١٧٦- وفي إطار أنشطة متابعة تنفيذ برنامج عمل مؤتمر كمنولث الدول المستقلة، سوف تسعى المفوضية إلى تعزيز قدرة دائرة الهجرة الاتحادية والإقليمية على معالجة مشكلة تشرد السكان في الاتحاد الروسي. وسوف تشمل هذه المساعدة تقديم الدعم لإجراءات التسجيل وقواعد البيانات، وأنشطة التدريب، والتبادل وتقاسم المعلومات على الصعيد الحكومي الدولي، وتقديم الموارد المادية الأساسية والمشورة. وسوف يولى انتباه خاص لتطبيق إجراءات فعالة ونزيهة لتحديد اللجوء ومركز اللاجئين من جانب السلطات الاتحادية والاقليمية.

١٧٧- وبما أن تركيا تأخذ بالقيود الجغرافية في تطبيق اتفاقية عام ١٩٥١، فإن تحديد مركز اللاجئين في إطار ولاية المفوضية لا يزال محورا رئيسيا من محاور أنشطة المفوضية في هذا البلد، لا سيما بالنسبة إلى طالبي اللجوء من الإيرانيين والعراقيين. وإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية المساعدة إلى نحو ٢ ٥٠٠ لاجئ بوسني بانتظار عودتهم إلى وطنهم.

٥ - العمليات في يوغوسلافيا السابقة

١٧٨- سلّم الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بأهمية إيجاد حلول دائمة لمشكلة ما يزيد عن مليوني لاجئ ومشرد، وأناط بالمفوضية مهمة وضع خطة لعملية عودتهم إلى الوطن. ولذلك ركّزت المفوضية جهودها في عام ١٩٩٦ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٧ على تشجيع وتحديد حلول دائمة في البوسنة والهرسك تشمل أيضاً كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلوفينيا وجاراتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

١٧٩- وفي مطلع عام ١٩٩٦، تضمّن النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة طلب تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين والمشردين داخلها الذين بلغ مجموعهم نحو ٣,١ مليون نسمة. وخلال السنة ذاتها قدر عدد اللاجئين والمشردين الذين عادوا إلى وطنهم في البوسنة والهرسك بنحو ٢٥٠ ٠٠٠. غير أن ٨٠ ٠٠٠ مدني آخر تشردوا في أعقاب انتقال السلطة الاقليمية. ولا يزال يوجد في الوقت الحاضر ما مجموعه ١,٢ مليون لاجئ خارج البوسنة والهرسك، معظمهم في أوروبا الغربية، ويمكن أن يعود منهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ على وجه التقدير في عام ١٩٩٧. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يبلغ عدد العائدين إلى وطنهم ٥٠ ٠٠٠ مشرد. وتواصل جمهورية كرواتيا استضافة ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك و ١٩٨ ٠٠٠ مشرد. وفي سلافونيا الشرقية، تعمل المفوضية في الوقت الحاضر على نحو وثيق مع الحكومة الكرواتية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية للمحافظة على الاستقرار ومنع تدفق المزيد من السكان إلى الخارج. ويوجد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما يزيد عن ٥٦٠ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك وكرواتيا، ينتظر أن يحتاج عدد كبير منهم إلى المساعدة في التوطين محليا. ويوجد ٥ ٠٠٠ لاجئ في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة و ١٤ ٠٠٠ لاجئ في سلوفينيا. وقد رت المفوضية في تخطيطها عدد الذين سيستفيدون من أنشطة المساعدة في المنطقة في الربع الأول من عام ١٩٩٧ بنحو ١,٩ مليون شخص.

١٨٠- وتشمل الأهداف الرئيسية للمفوضية تيسير إيجاد حلول دائمة في سياق فترة الاندماج في السنتين القادمتين حتى نهاية عام ١٩٩٨. وإضافة إلى العودة إلى الوطن والعودة، التي تنطوي على تقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا، توجد خيارات أخرى تشمل توطيّن اللاجئين محليا، ووضع برنامج محدود لإعادة التوطيّن. ولذلك سوف تقلص أنشطة الرعاية والإعالة التقليدية في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى آخر عام ١٩٩٨.

١٨١- صُمم برنامج المفوضية لعام ١٩٩٦ في البوسنة والهرسك على نحو يعزز نشوء حركات كبيرة للعودة المبكرة. غير أن عقبات سياسية جدية حالت دون ذلك، وهذا يعزى خصوصا إلى غياب حرية التنقل والمشاكل الأمنية، إضافة إلى النقص المستمر في المساكن، والبطالة الكبيرة. ومع ذلك ركزت المفوضية تركيزا شديدا على ضرورة إحراز تقدم في إيجاد فرص لعودة عدد كبير جدا من اللاجئين والمشردين الذين ينبغي أن يعودوا إلى مناطق يشكلون الآن فيها أقلية إثنية. ومن بين المبادرات الرئيسية لبناء الثقة زيادة عدد خطوط الباصات للنقل بين الكيانات وتشجيع المشردين على زيارة مدنهم الأم. ورغم نجاح خطوط الباصات التي كان يستخدمها نحو ٤٠٠٠ شخص في الأسبوع بنهاية عام ١٩٩٦، إلا أن هذه الزيارات كانت في أغلب الحالات تواجه مقاومة شديدة من السلطات. وفي البوسنة والهرسك وكرواتيا، استمرت بنفس الدرجة عرقلة بضعة مشاريع ريادية للعودة رغم الموافقة المسبقة عليها.

١٨٢- وعلاوة على ذلك، حُدِّثت أيضا في البوسنة والهرسك ٢٢ منطقة كأهداف يمكن فيها توسيع قدرة الهياكل الأساسية بحيث تستطيع استقبال العائدين. وكان عنصر المأوى، العنصر الأكبر في برنامج المساعدة فجري في عام ١٩٩٦ تجديد ١٧ ١١٣ بيتا، ١٨٧ مركزا جماعيا، و ٧٠ مدرسة، و ٦٠ مرفقا طبيا، كما جرى تركيب الزجاج في ٥٤ ٠٠٠ وحدة. وسوف يستمر هذا البرنامج في عام ١٩٩٧ كما ستستمر إدارة القروض الصغيرة وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك بناء القدرة ومشاريع لتلبية الحاجات الخاصة للنساء والمسنين والأطفال.

١٨٣- والالتزام المالي الإجمالي لعام ١٩٩٦ بلغ ٣١٧ ٦٦٥ ٢٦١ دولارا للعملية الخاصة للمفوضية (البرامج الخاصة) في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك إنفاذ البرنامج وتكاليف الدعم الإداري في المنطقة وفي مقر المفوضية. وأما الالتزام المالي في إطار البرامج العامة فقد بلغ ٨٩٥,٦٨ ٠١٦ ٥ دولار لسلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ولمشروع للاجئين من جنسيات أخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك تكاليف إنفاذ البرنامج والدعم الإداري.

١٨٤- وعلى الصعيد الدولي، شاركت المفوضية في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات في عام ١٩٩٦ أو قامت بتنظيمها. وعُقدت في عام ١٩٩٦ ثلاثة اجتماعات للفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية والتابع لمجلس تنفيذ السلام، وعقد ثالث هذه الاجتماعات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، عُقد اجتماع استشاري بشأن التخطيط للعودة إلى الوطن في البوسنة والهرسك، تلاه في ٢١ آذار/مارس الاجتماع الإقليمي الخامس لوزراء/مفوضي اللاجئين، وشارك فيه عدد من الدول المضيفة/المانحة والمؤسسات المعنية. وعلى الصعيد الوطني، تواصلت المفوضية المشاركة في عدد من فرق العمل والأفرقة العاملة أو في رئاستها، حسب الاقتضاء، وذلك بالتنسيق على نحو وثيق مع الممثل السامي لقوة إقامة الاستقرار (البوسنة والهرسك) (منظمة حلف شمال الأطلسي)، ومع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

حاء - التطورات الاقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غرب
آسيا، وشمال افريقيا والشرق الأوسط

١ - العمليات في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا

١٨٥- أثار القتال المستمر بين الفصائل وتغيير السلطة في مناطق مختلفة من مناطق أفغانستان على معدل عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم. وفي عام ١٩٩٦، عاد إلى الوطن نحو ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني من باكستان بينما عاد أقل من ١٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية. ويبلغ عدد اللاجئين الباقين في باكستان نحو ١,٢ مليون شخص. ولا يزال عدد اللاجئين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية يقرب من ١,٤ مليون شخص. واضطلعت المفوضية ببرنامجها لإعادة الإدماج في جميع أنحاء أفغانستان بغية مساعدة المجتمعات المحلية في استقبال العائدين بأعداد كبيرة، وذلك بصورة رئيسية في ميادين التعليم، والصحة، ومياه الشرب، والري، والزراعة، وإصلاح الطرق والجسور، ودرّج الدخل، والاعتمادات.

١٨٦- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فرضت السلطات الجديدة في جلال آباد وكابول أنظمة تلغي استخدام النساء وتعليم البنات. وقد تعطلت برامج المفوضية وأنشطتها في مجال إعادة التأهيل في هاتين المدينتين أو تقلصت أو توقفت، وهذا مماثل لما حدث لأنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وتشارك المفوضية في حوار مع السلطات التي وعدت بتخفيف شدة بعض الأنظمة واستئناف برامج التعليم للبنات.

١٨٧- وفي نهاية عام ١٩٩٦، أدى نشوب القتال في شمال كابول إلى نزوح نحو ١١٠ ٠٠٠ شخص لجأوا مؤقتاً إلى العاصمة. كما أدى القتال في مقاطعة بدغيس الشمالية الغربية إلى تشريد كبير في جميع أنحاء المنطقة، شمل نحو ٢٧ ٠٠٠ شخص أعيد إيواؤهم في مخيمات وأماكن خاصة في مدينة حيرات. واستجابت المفوضية لهذه الحالات الطارئة بتقديم الخبرة الفنية إلى السلطات المحلية والمساعدة الفورية إلى المشردين وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٨٨- في النداء الموحد الذي أطلقته الأمم المتحدة من أجل أفغانستان طلبت المفوضية مبلغ ٢٧,١ مليون دولار لعملياتها في مجال العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج في عام ١٩٩٧. وأيدت المفوضية استنتاجات الندوة الدولية المعنية بتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمعقودة في أشغابات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٨٩- لا تزال جمهورية إيران الإسلامية تشكل ملجأً لأكبر عدد من اللاجئين في العالم. فوفقاً لأرقام الحكومة، لا يزال يوجد في البلد قرابة ١,٤ مليون لاجئ أفغاني و ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي.

١٩٠- والتطور الرئيسي الذي شهدته جمهورية إيران الإسلامية في عام ١٩٩٦ هو تدفق نحو ٦٥ ٠٠٠ لاجئ عراقي وصلوا إلى الجزء الغربي من جمهورية إيران الإسلامية في أعقاب نشوب القتال في منطقة السليمانية بالعراق في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبحلول شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان جميع هؤلاء اللاجئين قد عادوا عملياً إلى أماكنهم الأصلية. وخلال فترة إقامتهم في جمهورية إيران الإسلامية، غطت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، تكاليف تلبية حاجاتهم إلى المأوى الأساسي والغذاء والخدمات الصحية، بمساهمة من المفوضية تزيد عن ٤,٢ مليون دولار من صندوق الطوارئ.

١٩١- وتواصل المفوضية مساعدة حكومة جمهورية إيران الإسلامية من خلال مشاريع متنوعة صحية وتعليمية مدرة للدخل لسد حاجات اللاجئين. وأخذت المفوضية بتدابير جديدة لتقديم المساعدة في قطاع التعليم دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى ضمان مواصلة توفير التعليم الابتدائي والثانوي لأطفال اللاجئين الأفغان المسجلين حسب الأصول وغير المقيمين في المخيمات. وتقوم المفوضية في عام ١٩٩٧ بدراسة سبل تقديم دعمها في قطاع التعليم إلى أطفال اللاجئين العراقيين غير المقيمين في المخيمات. وتعتمد المفوضية وشريكها الحكومي إطلاق مشروع لتقديم الاعتمادات بمساعدة تقنية من تروست غرامين (Grameen Trust).

١٩٢- وكان التطور الرئيسي في باكستان وصول نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني جديد إلى إقليم الحدود الشمالية الغربية بعد وقوع كابول تحت سيطرة حركة طالبان. وقد ساعدت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بصفة مباشرة ثلث هؤلاء اللاجئين بتقديم الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والإصحاح المناسب لهم في قرية ناصر داغ للاجئين. وفي عام ١٩٩٦، واصلت المفوضية وشركاؤها في التنفيذ تشجيع مشاركة تجمعات اللاجئين في تنظيم الخدمات في قطاعات الماء والرعاية الصحية والإصحاح والمشاركة في دفع تكاليفها عند الإمكان. وفي مطلع عام ١٩٩٧ سوف يبدأ تشغيل نظام مراقبة التغذية الذي أوصت به بعثة للتقييم الغذائي مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية.

١٩٣- يتناقص بصفة ثابتة منذ عام ١٩٩٣ عدد اللاجئين الأفغان الذين يختارون العودة إلى بلدهم الأم. ورغم مواصلة المفوضية تيسير عودة اللاجئين الأفغان الطوعية إلى أماكن في أفغانستان يمكن أن يضمن ما فيها من السلم والاستقرار إعادة الاندماج بسرعة وبصفة دائمة، توجد حاجة إلى توخي حلول خلاف العودة إلى الوطن تشكل جزءاً من نهج شامل يرمي إلى إيجاد حل.

١٩٤- وللمفوضية مكاتب في كل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى الخمس وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وترمي الاستراتيجية العامة للمفوضية في آسيا الوسطى إلى تعزيز قدرة الحكومات في هذه المنطقة على إدارة حركة اللاجئين والحركات القسرية للسكان إدارة فعالة مما يساهم في منع مثل هذه الحركات السكانية في المستقبل. وهذه الاستراتيجية وما تستتبعه من أهداف تتمشى وتنسجم تماماً مع برنامج عمل مؤتمر كمنولث الدول المستقلة. وإضافة إلى ذلك، تشارك المفوضية مشاركة نشطة في تعزيز وتيسير العودة الطوعية إلى طاجيكستان وفي مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء المعوزين والمعرضين للأخطار، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية، ودرء الدخل، ودعم الأسرة في جميع أنحاء المنطقة.

١٩٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، انضمت قيرغيزستان إلى معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ فأصبحت بذلك الجمهورية الثانية التي تفعل ذلك بعد طاجيكستان من جمهوريات آسيا الوسطى. واتفق أيضاً على إنشاء مركز لإدارة الهجرة في بيشكيك بقيرغيزستان لتوفير التدريب والدعم المؤسسي لدائرة الهجرة التي تضطلع بالمسؤولية عن معالجة مسائل اللاجئين. وفي كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان قدمت المفوضية إلى الحكومات مشورة وتعليقات بصدد مشاريع التشريعات المتصلة باللاجئين وبصدد إنشاء هياكل ووضع إجراءات إدارية وطنية لمعالجة المسائل المتصلة بحماية اللاجئين وتقديم المساعدة إليهم. وأنشئت بدعم من المفوضية مؤسسات متنوعة، مثل مركز دراسات حقوق الإنسان والقانون الانساني في أوزبكستان، ومعهد الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركمانستان، لتكون بمثابة أماكن لعقد دورات وحلقات عمل وتقديم تدريب في مجال قانون اللاجئين، والحماية الدولية، وتحديد وضع اللاجئين، وكذلك

تشجيع الدراسة والبحث والكتابة في موضوعات اللاجئين وغيرها من موضوعات حقوق الإنسان والموضوعات الإنسانية. وفي طاجيكستان، بلغ التدهور المستمر في الحالة الأمنية في البلاد طوال عام ١٩٩٦ ذروته في أزمة الرهائن التي استمرت أسبوعين في شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي احتجز فيها كرهائن خمسة من مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وأربعة موظفين من المفوضية وستة أشخاص آخرين أحدهم وزير في الحكومة. ومن المؤسف أنه لم يعد طوعاً إلى طاجيكستان في عام ١٩٩٦ إلا ٣٣٤ ١ لاجئاً ويعزى ذلك في الغالب إلى استمرار النزاع. غير أن احراز تقدم في المحادثات بين الطاجيكيين في الربع الأول من عام ١٩٩٧ قد يؤدي إلى ظروف سياسية وأمنية أنسب في طاجيكستان وقد يشجع على زيادة العودة الطوعية إلى الوطن في وقت لاحق من السنة.

٢ - العمليات في شمال افريقيا والشرق الأوسط

١٩٦- قُدم تقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى مجلس الأمن الذي اتخذ القرار ١٠٨٤ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي يمدد به ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

١٩٧- ورغم تعليق أعمال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بعد فترة من التقدم البطيء، تواصل المفوضية رصد جميع التطورات في المنطقة، وأجرت استعراضاً واستكمالاً لخطة العودة إلى الوطن التي وضعت في عام ١٩٩١ للتحضير لعودة اللاجئين طوعاً إلى وطنهم على النحو المتوخى في خطة الأمم المتحدة للتوطين في الصحراء الغربية. وجعل استكمال الاعتبارات اللوجستية تكاليف خطة المفوضية للعودة إلى الوطن تقرب من ٥٠ مليون دولار. ويرد في خطة المفوضية للعودة إلى الوطن الرقم ١٠٥ ٠٠٠ شخص كرقم أولي مفترض لأغراض التخطيط. وتعتزم المفوضية الاضطلاع بعملية تسجيل مسبق للعائدين المحتملين عندما تسمح الظروف بذلك، وهذا يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الأعمال التحضيرية لعملية العودة إلى الوطن.

١٩٨- ورغم إنجاز مسح للموارد المائية، جرى تأجيل برنامج مقرر للحفر حول مواقع العودة المحتملة في الجزء الشرقي من الاقليم وذلك تجنباً لاستثمار أولي مكلف في غياب موعد محدد للاستفتاء. وهذا التأجيل لا يؤثر على استعداد المفوضية.

١٩٩- واضطلعت المفوضية بعدد من البعثات إلى الجزائر والمغرب وإقليم الصحراء الغربية وإلى مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف، وأجرت محادثات مع السلطات المعنية، وتلقت تعهدات بالتعاون والدعم الكاملين من جميع محاورها. وبالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية اضطلعت المفوضية أيضاً بعدد من الجهود الرامية إلى استكمال جهود البعثة.

٢٠٠- وفي انتظار ما ذكر آنفاً، تواصل المفوضية برامجها لتقديم المساعدة إلى اللاجئين المعرضين للخطر البالغ عددهم ٨٠ ٠٠٠ لاجئاً في أربعة مخيمات في منطقة تندوف بالجزائر، وهم جزء من اللاجئين الذين تُقدّر السلطات الجزائرية عددهم الإجمالي بنحو ١٦٥ ٠٠٠ شخص.

٢٠١- تقدّر السلطات الجزائرية عدد اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف بنحو ١٦٥ ٠٠٠ شخص (٠٠٠ ١٠٥ بالغ و ٦٠ ٠٠٠ طفل)، وهذا رقم استخدم لأغراض إحصائية في جميع وثائق المفوضية منذ عام ١٩٨٢. وتقدّم المفوضية المساعدة إلى ٨٠ ٠٠٠ من الأشخاص المعرضين للخطر (من النساء والأطفال والمسنين) على أساس تقييم مشترك اضطلعت به المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٨٧. أما العدد البالغ ٠٠٠ ١٠٥ شخص الوارد في خطة المفوضية للعودة إلى الوطن والمذكور آنفاً فقد اعتُمد كافتراض أولي لأغراض التخطيط من قبل فريق فني تابع للمفوضية كان قد زار المخيمات في شباط/فبراير ١٩٩٥ لتقدير أعداد الذين يتعين أن يعودوا إلى الوطن بموجب خطة الأمم المتحدة للتوطين. واستند هذا التقدير إلى عدد الطلبات التي كانت قد جهزت في ذلك الوقت من قِبَل لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مضروباً في متوسط حجم الأسرة البالغ ٣,٥ شخص. وينبغي تنقيح العدد الفعلي للذين سيعودون إلى الوطن وذلك في ضوء مزيد من المقابلات التي تجريها لجنة تحديد الهوية وبناءً على الحجم الحقيقي لكل أسرة بمفردها.

٢٠٢- وفي أثناء البعثة التي قام بها في الجزائر مدير المكتب الإقليمي للمفوضية في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بحثت مسألة الإحصاءات مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تندوف وكذلك مع مسؤولي المخيمات، واللاجئين، والهلال الأحمر. وبناءً على هذه المباحثات، وتقارير توزيع الغذاء، ومراقبة مواقع المخيمات، استنتجت البعثة أنه لا ضرورة لتعديل الرقم ٨٠ ٠٠٠ للاجئين المعرضين للخطر والمحتاجين إلى المساعدة ولا الرقم ١٦٥ ٠٠٠ لأغراض إحصائية.

٢٠٣- وبدأ المكتب الإقليمي للمفوضية في تندوف أعماله منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٦، وفي الوقت نفسه يضطلع موظفون من الجزائر ومن المقر ببعثات منتظمة إلى منطقة تندوف. وقد عيّن موظف دولي في تندوف اعتباراً من ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٠٤- خلال عام ١٩٩٦، ظلّت حالة عدم الاستقرار السياسي في شمال العراق تؤثر على برامج المفوضية وعملياتها. فقد حدثت تحركات سكانية داخل العراق وخارجه في اتجاه جمهورية إيران الإسلامية نتيجة للقتال بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في شمال العراق وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني لكردستان، هذا القتال الذي رافقه تدخل قوى خارجية. وأدى القتال بينهما إلى فرار نحو ٦٥ ٠٠٠ مؤيد للاتحاد الوطني لكردستان من شمال العراق إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي أعقاب استيلاء الاتحاد الوطني لكردستان على مدينة السليمانية من جديد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عاد إلى شمالي العراق معظم أولئك الذين كانوا قد فروا إلى جمهورية إيران الإسلامية. وقد قدمت المفوضية لهم المساعدة المناسبة لتلبية حاجاتهم بوصفهم لاجئين في البداية وبوصفهم عائدین بعد ذلك.

٢٠٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قررت المفوضية بناءً موقع للعبور في مقبله (محافظة دهوك) للحفز والمساعدة في العودة الطوعية للاجئين الأتراك من مخيم أطروش ومن المناطق الحضرية في المحافظة. وأما الجهود الرامية إلى التغلب على الصعوبات الناشئة عن أفعال مجموعة من الناشطين في المخيم الذين منعوا اللاجئين من حرية التعبير عن آرائهم فقد ظلت تشكل هما رئيسياً في عام ١٩٩٦. وفي هذا السياق، أعلنت المفوضية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنها ستلغي على مراحل المساعدة التي تقدمها لأطروش. وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان نحو ١١٥ لاجئاً قد قرروا العودة طوعاً إلى تركيا، بينما غادر أطروش ٣١١ ٤ شخصاً آخر وقيمون الآن في محافظة دهوك. وغادر المخيم ٦ ٤٣٩ شخصاً

آخر يبحثون عن المأوى في الوقت الحاضر في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية. وتتابع المفوضية الآن مع حكومة العراق موضوع دخول لاجئي أطروش سابقا الذين يرغبون في قبول الحكومة بدخولهم إلى المنطقة التي تسيطر عليها.

٢٠٦- وواصلت المفوضية خلال عام ١٩٩٦ رصد ومساعدة نحو ٢٠٠ فلسطيني تركوا في منطقة السلوم على الحدود المصرية الليبية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد تمت معالجة الحاجات الفورية للمعرضين للخطر منهم من خلال توفير المواد الوثائق الأساسية. ويذكر أن المفوضية تقوم برصد حالة هؤلاء الأشخاص رصدًا وثيقًا بعد أن قررت سلطات الجماهيرية العربية الليبية قبول هؤلاء الأشخاص من جديد.

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

٢٠٧- في عام ١٩٩٦ بلغت الميزانية الختامية للمفوضية ١,٣ بليون دولار. وقدمت الجهات المانحة نحو ٩٧٠ مليون دولار منه مقابل تبرعات قارب مجموعها ٩٩٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهولندا وبلدان الشمال والمملكة المتحدة على مستويات تمويلها الممتازة. وظلت اللجنة الأوروبية تمثل جهة هامة من الجهات التي تتبرع للمفوضية. واستمرت التبرعات الواردة من مصادر خاصة وغير حكومية ولكنها كانت إلى حد ما دون مستوياتها في عام ١٩٩٥ على وجه المقارنة.

٢٠٨- وكما في الماضي، ظل تمويل البرامج العامة في عام ١٩٩٦ يشكل أولوية عالية. وهذه البرامج تعتبر بحسب تعريفها أنشطة أساسية للاجئين وتعطي المفوض السامي المرونة اللازمة لمعالجة الحالات الطارئة وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي عام ١٩٩٦، استمر الاتجاه التصاعدي في تمويل البرامج العامة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كانت المفوضية قد تلقت ٣٥١ مليون دولار للبرامج العامة مقارنة بمبلغ ٣٣٥ مليون دولار في السنة السابقة. أما الإيرادات الثانوية في شكل أرصدة مرحلة من السنة السابقة، والتزامات ملغاة من التزامات السنوات السابقة، وإيرادات الفوائد وعمليات التحويل المختلفة فقد مكنت المفوضية من ترحيل نحو ٣٠ مليون دولار إلى عام ١٩٩٧. وهذا الرصيد المرحل ساعد في تغطية النفقات في أوائل عام ١٩٩٧ قبل أن تؤكد جهات مانحة استعدادها لدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كانت قد أعلنت تعهدها بدفعه في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢٠٩- وفي عام ١٩٩٦ شكلت العمليات الخاصة نحو ثلثي الأنشطة التنفيذية في المفوضية للمرة الثانية. وأطلقت بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية نداءات من أجل عمليات في يوغوسلافيا السابقة، وبرنامج العودة إلى الوطن في أفغانستان، والحالة الطارئة في منطقة البحيرات الكبرى، وبرنامج في منطقة القرن الأفريقي وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وأصدرت المفوضية ذاتها نداءات من أجل أمريكا الوسطى، وعمليات العودة إلى الوطن في أنغولا وميانمار، وعدد من العمليات الأخرى. وربما تمثلت أكبر التحديات التي واجهت المفوضية خلال عام ١٩٩٦ في نقص التبرعات وفي توقيت التعهدات للعمليات منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، وفي يوغوسلافيا السابقة. وعانت هذه البرامج في بعض الأحيان من نقص التمويل الذي أدى إلى عرقلة العمليات الميدانية. وخلال عام ١٩٩٦، جمعت المفوضية نحو ٦١٨ مليون دولار للعمليات الخاصة، وعمليات العودة إلى الوطن والحالات الطارئة، إضافة إلى المبلغ الوارد تحت باب البرامج العامة.

٢١٠- وتواجه المفوضية في عام ١٩٩٧ للسنة السادسة على التوالي احتياجات مسقطه للميزانية تتجاوز كثيراً مبلغ ١,٢ بليون دولار. وقد اعتمد مبلغ ٤٥٢,٦ مليون دولار للبرامج العامة لسنة ١٩٩٧ وهو أكبر مبلغ اعتمد حتى الآن. وتحتاج المفوضية نحو ٧٤٠ مليون دولار للبرامج الخاصة. أما احتياجات العمليات في منطقة البحيرات الكبرى ويوغوسلافيا السابقة وعمليات العودة إلى الوطن في أفريقيا وآسيا فلا تزال تشكل أولويات عاجلة مثلها في ذلك مثل برامج المفوضية في بلدان كمنولث الدول المستقلة.

الفصل الخامس

التنسيق

ألف - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥

١ - المناقشات الحكومية الدولية

٢١١- خصصت اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي جزءاً من كل اجتماع من اجتماعاتها التي عقدت خلال عام ١٩٩٦ للنظر في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥. وفي كانون الثاني/يناير، نظرت اللجنة في التدابير التي اتخذتها المفوضية في ميدان التأهب والاستجابة في الحالات الطارئة. وفي نيسان/أبريل، ركزت على عمليات المفوضية في بلدان المنشأ، بما في ذلك اعتبارات الحماية، ونظرت في الحاجة إلى وجود صلات بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية الأطول أجلاً. وفي حزيران/يونيه، جرى التركيز على أنشطة المفوضية في ميدان الوقاية وبناء القدرة. ونُظر في شهر أيلول/سبتمبر في عدد من المسائل الشاملة، بما فيها مسألة التنسيق.

٢١٢- واعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ استنتاجاً واسع النطاق، وذلك بناءً على المداولات التي جرت في اللجنة الدائمة (A/AC.96/878، الفقرة ٢٤). وفي جملة ما جاء في ذلك الاستنتاج مراجعة ولاية المفوضية ومختلف القدرات التي طورتها في الحالات الطارئة وفي الحلول واعتبار ذلك مساهمة هامة في القدرة العامة على الاستجابة في منظومة الأمم المتحدة. ودعت المفوضية إلى المشاركة على نحو نشط في جهود اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي ترمي إلى الاضطلاع بتحليل منهجي لنماذج مختلفة من نماذج التنسيق بغية التثبت من فعاليتها النسبية في الاستجابة إلى حالات مختلفة. ورحبت بإبرام مذكرات التفاهم بين المفوضية والوكالات الشقيقة، وحثت المفوضية على مواصلة إقامة علاقات تشغيلية يمكن التنبؤ بها وذلك من خلال هذا النوع من الاتفاقات. وأما بصدد الفجوات الموجودة في عملية الاستجابة للحاجات الإنسانية، فقد أبرزت ضرورة القدرة على التنبؤ في تقسيم العمل المتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً. وبعبارة أعم، أكدت أهمية التخطيط المشترك للحالات الطارئة، وتقييم الحاجات، والرصد والتقييم، وذلك بغية ضمان الاستجابة استجابة معقولة للحالات الطارئة. وأكدت أيضاً أنه ينبغي للنداءات الموحدة أن تعكس الأولويات المحددة من خلال التقييم المشترك للاحتياجات، والتنسيق مع الآليات الأخرى لتعبئة الموارد، ووضع دورات الميزانية للوكالات في الاعتبار وكذلك الأبعاد الإقليمية للآليات. ودعت اللجنة التنفيذية أيضاً المفوضية إلى المشاركة مشاركة نشطة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوصفها الآلية الأساسية لاتخاذ القرارات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل السياسة العامة المتصلة بالمساعدة الإنسانية على نطاق المنظومة، وكذلك المشاركة في وضع الخيارات والاقتراحات الرامية إلى تحسين عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل. وعلاوة على ذلك، دعت المفوضية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى العمل على إقامة صلات يمكن التنبؤ بها بين المساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل والتنمية، على أن يجري التأكيد على أهمية ضمان استدامة إعادة الإدماج واستراتيجيات الانسحاب.

٢- العملية المشتركة بين الوكالات

٢١٣- في موازاة مناقشات اللجنة التنفيذية، شاركت المفوضية مشاركة نشطة في عملية مكثفة من المشاورات بين الوكالات بشأن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والفريق العامل. وقد أبقى مدير إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف اللجنة الدائمة بصفة منتظمة على اطلاع على التقدم المحرز في المناقشات المشتركة بين الوكالات وعلى المناقشات التي دارت في محافل حكومية دولية أخرى.

٢١٤- ورأت المفوضية أن المشاورات المشتركة بين الوكالات التي أجريت في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل بشأن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ قد أدت إلى إحراز تقدم بارز في عدد من المجالات الهامة. غير أن المفوضية أعربت عن تحفظاتها عن التوصيات المقدمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن وضع نموذج موحد للتنسيق الميداني يقوم على نظام المنسق المقيم. وطرحت المفوضية الرأي الذي يدعو إلى الاحتفاظ بنموذج الوكالة الرئيسية بوصفه واحداً من الخيارات المتاحة للأمين العام ومنسق الإغاثة في الحالات الطارئة وذلك بوصفه صيغة مجرّبة ومرنة تماماً لضمان الاستجابة استجابة منسقة للحالات الطارئة المعقدة. وترى المفوضية أن ميزة نهج الوكالة الرئيسية تتمثل في تجنب تعدد مستويات التنسيق، وتقليل التكاليف إلى حدّها الأدنى، وتجنب المساءلة المشتتة. ويتمتع هذا النهج بالمرونة اللازمة لتغطية أبعاد عبور الحدود والأبعاد الإقليمية في الحالات الطارئة المعقدة دون الأخذ بترتيبات التنسيق المتعدد المستويات التي تعرقل الفعالية التشغيلية للوكالات المعنية بدلاً من تيسيرها.

٢١٥- وإضافة إلى ذلك، طرحت المفوضية الرأي القائل بضرورة زيادة توضيح اختصاصات منسق الإغاثة في الحالات الطارئة، وإدارة الشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والعلاقة بينها باعتبار ذلك يشكل عنصراً أساسياً في تحسين التنسيق.

باء - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية

٢١٦- استمرت المفوضية في إقامة صلات بالوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ وذلك بإبرام أو استكمال مذكرات تفاهم عالمية (انظر الفقرة ٦٧ أعلاه). وأبرمت أيضاً مذكرات تفاهم محلية مع البرنامج الإنمائي بشأن رواندا تحدد الأنشطة المشتركة في العملية المتواصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية.

٢١٧- وتتعاون المفوضية على نحو نشط أيضاً مع مؤسسات إنمائية إقليمية ومحلية على نطاق العالم. وفي هذا السياق، وقّعت مذكرات تفاهم مع المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي تتناول المسائل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

٢١٨- وفي عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧، شارك ما يزيد عن ١٠٠ موظف من هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة في دورات تدريبية نظمها المفوضية وشددت فيها بصفة خاصة على التخطيط

الموجه إلى الناس والذي يشمل التخطيط البرنامجي المتسم بالحساسية إزاء قضايا الجنسين. ونظمت دورات أخرى شملت إدارة الحالات الطارئة، والمعونة الغذائية، وقانون اللاجئين وحمايتهم، وتحديد مركز اللاجئين والتدريب على رصد العائدين.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٩- ظلت الأنشطة العامة للمفوضية المشتركة مع المنظمات غير الحكومية تركز على عملية الشراكة في العمل، وعلى خطة العمل المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية، والتوصيات التي وضعت في أوصلو (٩-٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤) لتعزيز التعاون والتنسيق على نحو أوثق في جميع جوانب عمل المفوضية بغية تحسين تقديم الخدمات إلى اللاجئين وغيرهم من السكان الذين يشيرون قلق المفوضية. وفي أواخر عام ١٩٩٦، بدأت المفوضية عملية استعراض للتقدم المحرز في إطار عملية الشراكة في العمل بغية تقييم الإنجازات وتحديد الأولويات الهامة مولية انتباههاُ خاصاً للعلاقة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والتابعة للسكان الأصليين.

٢٢٠- بلغ عدد المنظمات غير الحكومية التي اعتمدت في مؤتمر كمنولث الدول المستقلة الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦ ما مجموعه ١٣٦ منظمة غير حكومية. وتعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ قرارات المؤتمر في مرحلة متابعته أولوية رئيسية للمفوضية التي أنشأت آليات لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٢١- وخلال عام ١٩٩٦، أبرمت المفوضية ٩٧٤ اتفاقاً فرعياً مع المنظمات غير الحكومية في ١٢٨ بلداً لأغراض الأنشطة التنفيذية المتعلقة باللاجئين وغيرهم من السكان الذين يشيرون القلق لدى المفوضية. ومن بين هذه المنظمات غير الحكومية قامت ٣٢١ منظمة بتنفيذ ٦٠٦ مشاريع على الصعيد الوطني، كما قامت ١٢١ منظمة بتنفيذ ٣٦٨ مشروعاً على الصعيد الدولي.

٢٢٢- وخلال عام ١٩٩٦، استفاد ما يزيد على ٦ ٧٣٠ موظف في المنظمات غير الحكومية في العالم كله من التدريب الذي ترعاه المفوضية و/أو تنظمه، وكان معظم هذا التدريب في مجال التدريب على الحماية في أوروبا يليه التدريب على الحماية/قانون اللاجئين في أماكن أخرى. ومن المجالات الأخرى المشمولة التدريب في مجال التخطيط الموجه إلى السكان، وإدارة البرامج، وإدارة الحالات الطارئة، وإعادة التوطين وأنواع مختلفة من حلقات العمل التقنية.

الجدول ١

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٦ حسب المكتب
الإقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة
	الدعم الإداري	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن ^(١)	الرعاية والإعالة	مساعدة الطوارئ	
							١- أفريقيا*
١٤ ٠٠٨,٤	٤٤٢,٧		١٥٠,٠	١٣ ٤١٥,٧			أنغولا
٢ ٨٦٣,٤	١٩٩,٧		٤٩,٧	١ ٠٠٠,٠	١ ٦١٤,٠		بنن
١٢ ٠١٥,٩	٣٩٦,٧		٣٢,٥	١ ٠٢٥,٧	٦ ٢٠٤,٤	٤ ٣٥٦,٦	بوروندي
٣ ٨٠٣,٠	٥١,٧		٢٠٨,١	٢٦٧,٦	٣ ٢٧٥,٦		جمهورية أفريقيا الوسطى
١٢ ٦٧٠,٣	٥٢٤,٠		٣ ٤٦١,٢	٢٠,٠	٨ ٦٦٥,١		كوت ديفوار
٣ ٠٩٥,٥	٣٠٥,١			٧٥٨,٩	٢ ٠٣١,٥		جيبوتي
٦ ٥٤٢,٧	٢٦١,٨			٥ ٥٦٣,٧	٧١٧,٢		إريتريا
٢٦ ١٣١,٥	١ ١٢٥,٠		٤ ٠٠٥,٥	١٢ ٧١٧,١	٨ ٢٨٣,٩		إثيوبيا
٦ ٣٠٣,١	٢٦٩,٧		٦٣,١	٢ ٦٢٢,٥	٢ ٣٤٦,٠	١ ٠٠١,٨	غانا
٢٣ ٨٥٣,٢	٤٦٧,٣		٨٥,٩	٢٠,٠	٢٣ ٢٨٠,٠		غينيا
٢٣ ٦٤٦,٤	٢ ١٥٦,٩	٣٩٢,٣	٦٣٩,٢	٣ ٢٠٦,٧	١٦ ٦٩٥,٢	٥٥٦,١	كينيا
٣ ٤٧٠,٢	٢٤١,٤		٣٥,٩	١ ٣٦٧,٢	١ ٨٢٥,٧		ليبيريا
٢ ١٨٧,٥	٨٤,١				٢ ١٠٣,٤		ملاوي
٩ ٠٨٢,٢	٩٢٢,٤			٧ ٧٩٨,٣	٣٦١,٥		موزامبيق
٦٥ ٦٦٨,١	١ ٠١٠,١			٤٧ ٦٩٦,١	٦٤٢,٠	١٦ ٣١٩,٩	رواندا
٤ ١٠٠,٧	٦٥٥,٨		١ ٧٣٨,٢	١٦١,٤	١ ٥٤٥,٣		السنغال
٢ ١٠٧,٨	٥٠,٤		٦١,١	٣٠٥,٠	١ ٤٠٤,٣	٢٨٧,٠	سيراليون
٣ ٠١٩,١				٢ ٨٢٣,١	١٩٦,٠		الصومال (شمال غرب الصومال)
١٥ ٠٢٧,٧	٩٩٥,٦	٦٨,٦	٦ ٢٣٥,٥	٢ ٩٣١,٧	٤ ٧٩٦,٣		السودان
٢٧ ٨٩٤,٩	٦٦٥,٩		٢٣ ٧٣٠,٤		٣ ٢٢٤,٩	٢٧٣,٧	أوغندا
٦٠ ٣٧٦,٠	٩٠٠,٣		٢١٨,٣	٥ ٦٦٩,٢	٣٧ ٠٦٣,٠	١٦ ٥٢٥,٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
٩٥ ٧٢٦,٨	٥٨٢,٦		٣ ٤٥٦,٧	٣ ٨٨٥,٥	٦٩ ٨٠٠,٤	١٨ ٠٠١,٦	زائير
٣ ٥٧٣,٤	٣٧٢,٦		٥٣٤,٧	١ ١٦٨,٤	١ ٤٩٧,٧		زامبيا
١ ٠٥٥,١	٥٣,٩				١ ٠٠١,٢		زيمبابوي
٥ ٣٥٠,٣	٦٩٤,٩		٦١٣,٦	١ ٥٩٦,٥	٢ ٤٤٥,٣		الجنوب الأفريقي
١٩ ٩١٣,٥	٤٧٣,٤	٢٤,٠	١ ٦١٩,١	١٢ ٠٢٣,٥	٥ ٧٧٣,٥		غرب أفريقيا
٢٠ ٨٧٠,٩	٩٦,٦		١ ٠٧٤,٣	٧٦٢,٢	١٨ ٩٣٧,٨		بلدان أخرى في أفريقيا
٤٧٤ ٣٥٧,٦	١٤ ٠٠٠,٦	٤٨٤,٩	٤٨ ٠١٣,٠	١٢٨ ٨٠٦,٠	٢٢٥ ٧٣١,٢	٥٧ ٣٢١,٩	المجموع الفرعي (١)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة
	الدعم الإداري	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن ^(١)	الرعاية والإعالة	مساعدة الطوارئ	
							٢- آسيا وأوقيانوسيا
٥ ١٧٢,٠	٤٠٤,٢			١ ١١٣,٦	٣ ٦٥٤,٢		بنغلاديش
٣ ٠٧٤,٩	١٨٩,٥		٢ ٥٢٢,١		٣٣٨,٣	٢٥,٠	الصين
١١ ٩٥٤,٨	٤٠١,٣	١٤٥,١		٢ ١٨٧,٠	٩ ٢٢١,٤		هونغ كونغ
٦ ٣٩٦,٦	٢٢٩,٣		٥٢٩,٦		٥ ٦٣٧,٧		نيبال
٢ ٥٦٠,٦	١٣٣,٩	١٨٢,٥		١ ٢٣٧,٩	١ ٠٠٦,٣		الفلبين
٧ ٨٦٥,٣	٧٦٠,٠	٢٤٢,٠		٢٠٣,٢	٦ ٦٦٠,١		تايلند
١٣ ٦٤٦,٨	١٧٦,٣		١١ ٩٨٩,٠		١ ٤٨١,٥		فيتنام
٣٢ ١٢٥,٧	١ ٩٣٣,٠		٢ ٥٧٩,٥	١٩ ٠٤٥,٩	٨ ٥٦٧,٣		بلدان أخرى في آسيا
١ ١٣٢,٣	١٤٨,٦		٣٤,٩		٩٤٨,٨		أستراليا ونيوزيلندا
٨٣ ٩٢٩,٠	٤ ٣٧٦,١	٥٦٩,٦	١٧ ٦٥٥,١	٢٣ ٧٨٧,٦	٣٧ ٥١٥,٦	٢٥,٠	المجموع الفرعي (٢)
							٣- أوروبا
٥ ٨٦٤,٨	٢٢٨,٢		١ ٣٥٧,٥		٤ ٢٧٩,١		أرمينيا
٢ ٠٢٨,٨	٩٥,٧		١ ٢٤٨,٣		٦٨٤,٨		النمسا
٦ ١٨٥,٦	٢٧٣,٥		٥ ٩١٢,١				أذربيجان
٢ ٦٨٠,٦	١٩٩,٠		٢ ٣٤٨,٦	٤٣,٠			فرنسا
٦ ٢٢٣,٩	٣٥٥,٩				٥ ٨٦٨,٠		جورجيا
٢ ٦٨٧,٦	٩١,٣		٢ ٤٠٩,٣		١٨٧,٠		ألمانيا
١ ٩٦٤,١	٩٣,٨				١ ٨٧٠,٣		اليونان
٢ ٤٣٠,٩	٧٣,٣		٤٧٣,٩		١ ٨٨٣,٧		هنغاريا
٣ ٠٩٤,١	٣١٩,١		٢ ٢٩٠,٣		٤٨٤,٧		إيطاليا
١٤ ١٧٠,٣	٦٤٢,٨			١٧١,٧	٨ ٥٧٠,٩	٤ ٧٨٤,٩	الاتحاد الروسي
١ ٢٩٠,١	١٦٧,٥		١ ١٢٢,٦				إسبانيا
٥ ٠٠٦,٣	٣٧٩,٤	٤٥٩,٢			٤ ١٦٧,٧		تركيا
١ ٦٦٨,٧	١٠٢,٢		١ ٥٠١,٥	٦٥,٠			المملكة المتحدة
٢٥١ ٨١٨,٤	٤ ٨٤٤,٧	٧٦٥,٥	٣ ٥٢١,٦	٩٣,٩	٢٤٢ ٥٩٢,٧		يوغوسلافيا السابقة
٥ ٠٤٨,٦	١٩١,٨		١ ٢٧٨,٣		٣ ٥٧٨,٥		بلدان أوروبا الوسطى
٢ ١٢٢,٣	١٢٦,٠				١ ٩٩٦,٣		بلدان كمنولث الدول المستقلة
١ ٩٧٥,٦	٦٧,٠		١ ٦٩,٢		٧٣٩,٤		بلدان الشمال والبلطيق
٤ ٠٠٣,٥	١٨٩,٠		٣ ١٦٤,٩		٦٤٩,٦		بلدان أوروبا الغربية
٣٢٠ ٢٦٤,٢	٨ ٤٤٠,٢	١ ٢٢٤,٧	٢٧ ٨٨٨,١	٣٧٣,٦	٢٧٧ ٥٥٢,٧	٤ ٧٨٤,٩	المجموع الفرعي (٣)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						المجموع
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن ^(أ)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
٣- الأميركتان							
كندا				١ ٠٠٦,٠		٦٠,٨	١ ٠٦٦,٨
غواتيمالا			٤ ١٠٠,٠	١ ٨٥٨,٣		٦٤٨,٠	٦ ٦٠٦,٣
المكسيك	٢ ٩٠٥,٩		١ ٣١٦,٧	٥ ٠٥٨,٢		٥٢٢,٣	٩ ٨٠٣,١
الولايات المتحدة الأمريكية				٢ ٨٤٢,٠		١٥٣,٢	٢ ٩٩٥,٢
بلدان شمال أمريكا الجنوبية	١ ٦٠٦,٣		١٢٥,١	٥٤٢,١		٣٧١,٠	٢ ٦٤٤,٥
بلدان أمريكا الوسطى			٣٣٦,٦	٣ ٧٢٠,٣		٣٣٥,٦	٤ ٣٩٢,٥
بلدان جنوب أمريكا الجنوبية	٢ ٣٤٤,٦		٣١٠,٠	٢ ٠٧٣,٧		٤٠٢,٩	٥ ١٣١,٢
المجموع الفرعي (٤)	٠,٠	٦ ٨٥٦,٨	٦ ١٨٨,٤	١٧ ١٠٠,٦	٠,٠	٢ ٤٩٣,٨	٣٢ ٦٣٩,٦
٥ - جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط							
أفغانستان			١٠ ١٧٧,٠	٤٨٥,٠		٢١٠,٥	١٠ ٨٧٢,٥
الجزائر	٥ ٥٥٥,٦		٦٥٢,٧			٩١,٠	٦ ٢٩٩,٣
قبرص	٩ ٤١٥,٨					٩٠,٣	٩ ٥٠٦,١
مصر	٢ ٢٢٥,١			١ ٤٤٥,٧	٢٠,٦	٢٦٢,٧	٣ ٩٥٤,١
جمهورية إيران الإسلامية	٤ ٣١٩,٣		٣ ٢٤٨,٢	١٠ ٧٢٢,٦		٤٨٠,٧	٢٠ ٧٠٢,٢
العراق	٨٨٨,١		٢ ٢٢٠,٠		٢ ٣٦٠,٤	٤٢٠,٧	٧ ١٢٨,٣
موريتانيا	٣ ٦٣٧,٥		١ ٠٦٦,٢			٢٦٠,٩	٤ ٩٦٤,٦
باكستان	١٢ ٥٤٢,٣		٣ ٨٤٣,٦			٩٢٣,١	١٧ ٣٠٩,٠
اليمن	١ ٥٨٣,٧		١٩٠,٧	١ ٠٣٩,١		١١١,٣	٢ ٩٢٤,٨
جمهورية آسيا الوسطى	٤ ٠٠٦,٦		٣٧٢,٣	٢٨٥,٦		٢٧٧,٢	٤ ٩٤١,٧
بلدان أخرى في شمال أفريقيا	١ ٩٦٤,٥		٢٣٠,٨			١١٧,٠	٢ ٣١٢,٣
بلدان أخرى في غرب آسيا	١٠٠,٠	٦ ٥١٦,٥	٨٦,٢	٣٤٩,٣	٤٦,١	٣٢٢,١	٧ ٤٢٠,٢
المجموع الكلي (٥)	٥ ٣٠٧,٤	٥٠ ٦١٨,١	٢٢ ٠٨٧,٧	١٤ ٣٢٧,٣	٢ ٤٢٧,١	٢ ٥٦٧,٥	٩٨ ٣٣٥,١
٦- المقر الرئيسي والبرامج الأخرى							
المشاريع العالمية والإقليمية	١٠ ١٨٧,٥	٤٦ ٣٤١,٠	١٤ ٧٨٣,١	١١ ٨٦٠,٠	١ ٠٦٢,٥	٥٠ ١٩٦,٨	١٣٤ ٤٣٠,٩
المجموع (٦-١)	٧٧ ٦٢٦,٧	٦٤٤ ٦١٥,٤	١٩٦ ٠٢٦,٤	١٣٦ ٨٤٤,١	٥ ٧٦٨,٨	٨٣ ٠٧٥,٠	١ ١٤٣ ٩٥٦,٤
منها: البرنامج العام	٢٢ ٠٥٦,١	٢٤٣ ١٩٣,٨	٢٣ ٤٢١,٥	٩٤ ٨٤١,٥	٥ ٠٠٢,٩	٣٤ ٩٧١,٢	٤٢٣ ٤٨٧,٠
البرامج الخاصة	٥٥ ٥٧٠,٦	٤٠١ ٤٢١,٦	١٧٢ ٦٠٤,٩	٤٢ ٠٠٢,٦	٧٦٥,٩	٤٨ ١٠٣,٨	٧٢٠ ٤٦٩,٤
الميزانية العادية للأمم المتحدة						٢٥ ٣٠٣,٦	٢٥ ٣٠٣,٦

* باستثناء شمال أفريقيا التي أدرجت في المجموعة ٥: آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط.

(أ)

بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى العائدين في بلدان المنشأ.

(ب)

بما في ذلك نفقات صندوق إسكان الموظفين الميدانيين الدوليين والمرافق الأساسية.

الجدول ٢
التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
(بدولارات الولايات المتحدة)
الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧

١٩٩٧			الجهة المانحة	١٩٩٦		
المجموع ١٩٩٧	البرامج العامة	البرامج الخاصة		المجموع ١٩٩٦	البرامج الخاصة	البرامج العامة
ألف - الحكومات						
	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	الجزائر			
			الأرجنتين	٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠
٧٦٣ ٣٥٩	١٠ ٧١٤ ٢٨٦	١١ ٤٧٧ ٦٤٥	استراليا	١٢ ٥٣٥ ١٦٤	٢ ٣٨٤ ٧٨٨	١٠ ١٥٠ ٣٧٦
٨٣ ٦٩٩	٤١٢ ٨٤٤	٤٩٦ ٥٤٣	النمسا	١ ٠٥٥ ١٨٨	٦٣١ ٣١٧	٤٢٣ ٨٧١
			جزر البهاما	١ ٨٠٠		١ ٨٠٠
١ ٥٦٢ ٥٠٠	١ ٦٢٥ ٠٠٠	٣ ١٨٧ ٥٠٠	بلجيكا	٧ ٨٨٢ ٤٠٩	٥ ٤١٧ ٠٨٤	٢ ٤٦٥ ٣٢٥
	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	بنن			
			كمبوديا	١ ٩٢٣	١ ٩٢٣	
٣ ٣٠٨ ٨٢٣		٣ ٣٠٨ ٨٢٣	كندا	١٧ ٨٥٢ ١١٠	٦ ٧٠٥ ٩٢٢	١١ ١٤٦ ١٨٨
	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	شيلي	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	الصين	٢٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠
	١٩ ٢٧٥	١٩ ٢٧٥	كولومبيا	١٧ ٣٢١		١٧ ٣٢١
			كوستاريكا	١٢ ٦٧٦		١٢ ٦٧٦
٥ ٠٠٠	٦ ٠٥٤	١١ ٠٥٤	قبرص	٩ ٠٨٣	٢ ٠٠٠	٧ ٠٨٣
			الجمهورية التشيكية	٥٨٦ ٢٤٥	٥٨٦ ٢٤٥	
٣٥٢ ٩٦٦		٣٥٢ ٩٦٦	الدانمرك	٥٥ ٦٩٤ ١٣٤	٣٣ ٥٩٨ ٧٠٧	٢٢ ٠٩٥ ٤٢٧
	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	جيبوتي	١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
			مصر	٥ ٨٥٠		٥ ٨٥٠
			فنلندا	١٤ ٤٨٦ ١٦٦	٧ ٣٣٧ ٦٥٧	٧ ١٤٨ ٥٠٩
١ ٢٣٨ ٠٩٥		١ ٢٣٨ ٠٩٥	فرنسا	١٢ ٧٤٨ ٠١٧	٦ ٦٩٨ ٣٨٣	٦ ٠٤٩ ٦٣٤
٧ ٦١٢ ٠٢٠	٦ ١٩٨ ٣٧٢	١٣ ٨١٠ ٣٩٢	ألمانيا	٢١ ٩٩٨ ٠٩٥	١٥ ١٦٩ ٨٥٢	٦ ٨٢٨ ٢٤٣
	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	غانا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
			اليونان	٣١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
			الكرسي الرسولي	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	هنغاريا			
	٦٦ ٩٦٤	٦٦ ٩٦٤	آيسلندا	٢٠٠ ٠٠٠		٢٠٠ ٠٠٠
	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	اندونيسيا	٤٤ ٩٢٥	٢٠ ٩٢٥	٢٤ ٠٠٠

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩٧			الجهة المانحة	١٩٩٦		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع ١٩٩٧		المجموع ١٩٩٦	البرامج الخاصة	البرامج العامة
ألف - الحكومات (تابع)						
٥٨ ٦٢٦		٥٨ ٦٢٦	أيرلندا	٣ ٨٥٨ ٣١٢	٢ ١١٩ ٢٦٢	١ ٧٣٩ ٠٥٠
			إسرائيل	٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠
	٧ ١٨٥ ٦٢٩	٧ ١٨٥ ٦٢٩	إيطاليا	١٣ ٣٢٩ ٠٧٧	٥ ٤٠٨ ٢٨٥	٧ ٩٢٠ ٧٩٢
٣٣ ٠٣٩ ٠٧٧	٣٥٠ ٠٠٠	٣٣ ٣٨٩ ٠٧٧	اليابان	١٣٠ ٩٤٨ ٧٨٢	١٠١ ٧٩٧ ٦٨٢	٢٩ ١٥١ ١٠٠
	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	لبنان			
	٣٧ ٠٣٧	٣٧ ٠٣٧	لختنشتاين	٩٤ ٩٦١	٥٤ ٩٦١	٤٠ ٠٠٠
			لكسمبرغ	١ ٤٥٧ ٠٩٨	١ ٠٤٠ ٩٧٢	٤١٦ ١٢٦
			ماليزيا	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
			مالطة	١ ٩٥٤		١ ٩٥٤
			المكسيك	٢٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	٧ ٠٤٢	٧ ٠٤٢	موناكو	٧ ٩٨٦		٧ ٩٨٦
	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	المغرب	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
١ ٦٩٢ ٥٠٠	٢٦ ٢٨٥ ٧١٤	٢٧ ٩٧٨ ٢١٤	هولندا	٥٤ ٦٣٣ ٥٤٩	٢٧ ٢٤٦ ٩٨٧	٢٧ ٣٨٦ ٥٦٢
١٧٠ ٠٦٨	٨٦٤ ٦٠٠	١ ٠٣٤ ٦٦٨	نيوزيلندا	٨٥٧ ٥٠٨	١٣٨ ٨٥٠	٧١٨ ٦٥٨
٤ ٦٢٦ ١٠٧	٢٢ ٦٢٩ ٥٨٣	٢٧ ٢٥٥ ٦٩٠	النرويج	٣٨ ٠٥٦ ٦٦٨	١٤ ٧٩٥ ٠٧٠	٢٣ ٢٦١ ٥٩٨
١ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	الفلبين	١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
	١٥٧ ٥٠٠	١٥٧ ٥٠٠	البرتغال	٢٤٦ ٧٧٠	٩٦ ٧٧٠	١٥٠ ٠٠٠
	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٨٠٣ ٨٢٤	١٠٣ ٨٢٤	٧٠٠ ٠٠٠
			المملكة العربية السعودية	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
			جنوب أفريقيا	٣٠٩ ٧٨٣	٣٠٩ ٧٨٣	
			اسبانيا	٧ ٣٣٦ ٩٩٧	٥ ٠١٠ ٧٤٣	٢ ٣٢٦ ٢٥٤
	٥ ١٨٥	٥ ١٨٥	سري لانكا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
٧٣ ٥٧٤	٣٦ ١٧١ ٧٦١	٣٦ ٢٤٥ ٣٣٥	السويد	٧٢ ٠٦٥ ٧٧٧	٣٢ ١٢٥ ٧٧٤	٣٩ ٩٤٠ ٠٠٣
١ ١٤١ ٩١٧	٩ ٦٢٩ ٦٣٠	١٠ ٧٧١ ٥٤٧	سويسرا	٢٣ ٢٩١ ٣٠٥	١٢ ١٤٩ ٢٤٠	١١ ١٤٢ ٠٦٥
			تايلند	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
			تونس	٤٠ ٤٨١	٣٥ ٣١٠	٥ ١٧١
	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	تركيا	١٥٠ ٠٠٠		١٥٠ ٠٠٠
			الإمارات العربية المتحدة	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
٥ ٩٥٢ ٢٢٠	٨ ٠٦٤ ٥١٦	١٤ ٠١٦ ٧٣٦	المملكة المتحدة	٥٣ ٩٣١ ٨١٢	٢٩ ٢٤١ ٠٤٢	٢٤ ٦٩٠ ٧٧٠
٥٤ ١٢٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٤ ١٢٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦٢ ١٥٦ ٩١٢	١٦٣ ٧٥٦ ٩١٢	٩٨ ٤٠٠ ٠٠٠
			فنزويلا	١١ ٦١٨		١١ ٦١٨
١١٥ ٨٠١ ٥٥١	٢٢٢ ٤٥٣ ٤٩٢	٣٣٨ ٢٥٥ ٠٤٣	المجموع (الحكومات)	٨٠٩ ٧٨٤ ٢٨٠	٤٧٤ ١٤٦ ٢٧٠	٣٣٥ ٦٣٨ ٠١٠

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩٧			الجهة المانحة	١٩٩٦		
المجموع ١٩٩٧	البرامج العامة	البرامج الخاصة		المجموع ١٩٩٦	البرامج الخاصة	البرامج العامة
باء - الاتحاد الأوروبي						
٦٥ ٩٠٨ ٠٨٩		٦٥ ٩٠٨ ٠٨٩	المجموع	١٤٧ ٣٨١ ٥٨٠	١٣٤ ٧٩٩ ٠٤٢	١٢ ٥٨٢ ٥٣٨
جيم - منظومة الأمم المتحدة						
			المجموع	٣٣٨ ٨٩٨	٣٠٠ ٤٤٦	٣٨ ٤٥٢
دال - المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الأخرى						
٥٧٥ ٢٦٨	١٨٠ ٥٨٩	٧٥٥ ٨٥٧	المجموع	١٢ ٣٥٦ ٢٣٩	١٠ ٠٥٨ ٣٨٤	٢ ٢٩٧ ٨٥٥
١٨٢ ٢٨٤ ٩٠٨	٢٢٢ ٦٣٤ ٠٨١	٤٠٤ ٩١٨ ٩٨٩	المجموع الكلي	٩٦٩ ٨٦٠ ٩٩٧	٦١٩ ٣٠٤ ١٤٢	٣٥٠ ٥٥٦ ٨٥٥
